

أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية في الشركات السعودية: دور حوكمة الشركات كمتغير معدل

د. حميده محمد عبدالمجيد*
أ. العنود محمد أحمد الشهري**

(*) د. حميده محمد عبدالمجيد: كلية الاعمال - جامعة الملك خالد وكلية التجارة - جامعة الازهر

Email : hameda@kku.edu.sa

(**) أ. العنود محمد أحمد الشهري: باحثة دكتوراه- كلية الاعمال - جامعة الملك خالد، محاضر

بالكلية التطبيقية - جامعة الملك خالد

Email : amahmaad@kku.edu.sa

ملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، كما تم تعديل القدرة الإدارية بمتغير حوكمة الشركات عند دراسة هذا الأثر. وتم التطبيق على بيانات الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٠م. وقد تم استخدام نموذج Demerjian et al., 2012 لقياس القدرة الإدارية، كما تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام ثلاثة مقاييس هي جودة حسابات الاستحقاق واستمرارية الأرباح وتمهيد الدخل، في حين تم قياس حوكمة الشركات من خلال متغير واحد شامل لحجم واستقلالية كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية لها أثر إيجابي وجوهري على جودة التقارير المالية المقاسة باستخدام استمرارية الأرباح، في حين كان هذا الأثر غير معنوي مع جودة حسابات الاستحقاق وتمهيد الدخل. إضافة إلى ذلك فإن هذه العلاقات لم تختلف جوهرياً عند تعديل القدرة الإدارية بالمتغير الشامل لحوكمة الشركات.

وفي ضوء هذه النتيجة توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتوافر خصائص القدرة الإدارية العالية عند اختيار المديرين التنفيذيين، وتضمنين جودة التقارير المالية في عمليات تقييم أدائهم. بالإضافة إلى ذلك ضرورة الاهتمام بزيادة جودة التقارير المالية في الشركات السعودية للحد من تصرفات المديرين التنفيذيين الانتهازية، وتحفيزهم للتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات.

وتساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول دور القدرة الإدارية وأثرها على جودة التقارير المالية بصفة خاصة، وجودة الإفصاح المحاسبي بشكل عام، كما تساهم في تحسين القرارات التي تخدم أصحاب المصالح والمستثمرين وواضعي السياسات من أجل تعظيم قيمة الشركة في البيئة السعودية.

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية؛ جودة التقارير المالية؛ قيمة الشركة؛ حسابات الاستحقاق؛ استمرارية الأرباح؛ تمهيد الدخل؛ حوكمة الشركات؛ المملكة العربية السعودية.

تصنيف JEL: M10, M49, M54, M40

١. الإطار العام للدراسة:

١.١ مقدمة الدراسة:

حظيت القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين في الآونة الأخيرة باهتمام كبير، حيث يتم تقييم المديرين التنفيذيين بناءً على مدى كفاءة استخدامهم لموارد الشركة لتلبية أهداف تعظيم أرباح الشركة، ولا يتم التركيز على الإيرادات فقط وإنما يتم الأخذ في الاعتبار كفاءة المديرين التي حققوا بها الإيرادات، مقارنة بالشركات المماثلة لها (Demerjian et al., 2012). ويتفرد المديرين التنفيذيين بسمات وخصائص تميزهم عن غيرهم مثل الخبرة، والمهارات الإدارية، والتعليم، والموهبة، والسمعة، والتفاعل الاجتماعي، والتي تُكوّن لديهم القدرة والكفاءة العالية، وبالتالي تمكنهم من استخدام وتوزيع موارد الشركة المتاحة وتمييزها وتطويرها وتحويلها إلى إيرادات، الأمر الذي ينعكس على تحسين عمليات الشركة وأدائها التشغيلي، والاستثماري، والمالي، ودخولهم إلى أسواق المال بسهولة (Demerjian et al., 2013؛ مليجي، ٢٠١٩).

وتظهر أهمية القدرة الإدارية في فهم المديرين التنفيذيين لطبيعة أعمال ونشاط الشركة، وتدفق الأنشطة بسهولة، وإدارة الشركة بشكل جيد لتحقيق أهدافها بنجاح (مليجي، ٢٠١٩). وتعتبر القدرة الإدارية أيضاً مهمة في المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية، فالمديرين التنفيذيين ذوي المهارات العالية يتمتعون بمعرفة فنية قوية تتعلق بالشركة، لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الشركة بشكل أفضل (Demerjian et al., 2012).

ولقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على عدة مقاييس لقياس القدرة الإدارية مثل التغطية الإعلامية، ومعدل العائد على الأصول بالصناعة، والخصائص الثابتة للمديرين، ومعدل دوران المديرين التنفيذيين، وشهرة أو سمعة المديرين، وغيرها من المؤشرات. ونظراً لتعرض هذه المؤشرات على انتقادات عدة بسبب جوانب القصور التي تتضمنها، فقد قدم Demerjian et al. (2012) نموذج جديد يقيس قدرة المديرين التنفيذيين على تحويل موارد الشركة إلى إيرادات على مرحلتين، تتمثل الأولى منهما في استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة الشركة، ثم في المرحلة الثانية يقوم باستخدام نموذج الانحدار للقيام بفصل كفاءة الشركة التي تعود لخصائص الشركة نفسها، بحيث يكون الجزء المتبقي من كفاءة الشركة هو الجزء الذي يعود أو يمكن نسبته إلى الفريق الإداري للشركة، ومن ثم فهو يمثل مقياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين بالشركة.

ويتميز نموذج (Demerjian et al., 2012) في قياس القدرة الإدارية بقدرته العالية على تمثيل خصائص المديرين التنفيذيين بشكل منفصل عن العوامل الخاصة بالشركة، وقدرته أيضاً على عكس الكفاءة الإنتاجية والإدارية مثل الخبرة والصفات النفسية والسيكولوجية للمديرين التنفيذيين. ومن ناحية أخرى، فإن جودة التقارير المالية تعكس مدى خلو المعلومات المالية من التلاعب ويشير بدقة إلى الأداء التشغيلي للشركة، ومركزها المالي. كما تعتبر التقارير المالية من أدوات الشركة الهامة نظراً لاحتوائها على معلومات سواء مالية أو غير مالية والتي تُحدث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير (الشطنائي، ٢٠١٨).

وقد استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق والمناهج لقياس جودة التقارير المالية، حيث اعتمدت بعض هذه الدراسات على قياسها من خلال مجموعة من المقاييس مثل جودة الأرباح (Dechow & Dichev, 2002)، وإدارة الأرباح (Roychowdhury, 2006)، والتحفيز المحاسبي (Basu, 1997)، واستمرارية الأرباح (Dechow et al., 2010)، وجودة حسابات الاستحقاق (Kothari et al., 2005)، والتوقيت المناسب (عبدالمجيد، ٢٠٢١؛ مليجي، ٢٠١٩). ومن المتوقع أن تؤثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، وذلك لأن المديرين الأكثر قدرة هم أكثر معرفة بطبيعة أعمال الشركة، وأكثر قدرة على تقدير حسابات الاستحقاق، مما يؤدي إلى قياس أكثر دقة للأرباح (Demerjian et al., 2013; Huang & Sun, 2017). كما أكدت كثير من الدراسات أن المديرين التنفيذيين الذين لديهم كفاءة إدارية عالية لديهم القدرة على تحسين جودة الأرباح، وتحسين التقارير المالية، وتحسين جودة معلومات الشركة من خلال تخفيض مشكلات عدم تماثل المعلومات، والإفصاح عنها في التوقيت المناسب، وتطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً تجنباً لمشكلات الوكالة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على شفافية الإفصاح وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة (Demerjian et al., 2013; Haider et al., 2021؛ عبدالمجيد، ٢٠٢١؛ مليجي، ٢٠١٩).

وبسبب الانهيارات التي حدثت في الكثير من الشركات الكبيرة حول العالم ظهرت حوكمة الشركات والتي تعني القواعد واللوائح والممارسات التي تقوم على تنظيم العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وجميع الأطراف ذات صلة بالشركة، بالإضافة إلى وضع هيكل يتم من خلاله تحقيق أهداف الشركة وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف واستخدام استراتيجية ناجحة لمراقبة الأداء والنتائج، وتقديم الحوافز القيمة واللائمة لتحفيز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحقيق

أهداف الشركة، بالشكل الذي يراعي مصالح الشركة والمساهمين والسعي على تسهيل المراقبة والاستغلال الأمثل لموارد الشركة (OECD, 2000). وتعد آليات حوكمة الشركات أحد الدعائم الرئيسية للحد من مشكلات الوكالة من خلال تقليل التعارض بين الإدارة وأصحاب المصالح (السماذوني، ٢٠٢٠).

فوجود حوكمة الشركات يعتبر كضمان لحماية حقوق أصحاب المصالح، ومراقبة سلوك المديرين التنفيذيين لمنعهم من اتخاذ قرارات انتهازية لمصلحتهم الشخصية، والقيام بعملهم بشكل سليم، حيث أنهم المسؤولين عن إنتاج تقاري مالية ذات جودة عالية بالشكل الذي يلبي احتياجات جميع فئات المجتمع (Elston, 2019). كما أن الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى ضمان دقة وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية، حيث أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على السلوك الإداري وأداء الشركات (Chi-chi & Friday, 2016). وتشير الدراسات السابقة إلى وجود ارتباط بين آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية، مع وجود تفاوت واختلاف في النتائج وطبيعة هذه العلاقة ومعنويتها، حيث أدى تأثيرها في بعض الدراسات إلى زيادة تحسين مستوى التقارير المالية (Chi-chi & Friday, 2016; Gebrayel et al., 2018)؛ الحربي، (٢٠٢١)، في حين كان لها تأثير سلبي على جودة التقارير المالية (Azzuz & Khamis, 2016). بينما اتسمت الدراسات السابقة المتعلقة بأثر القدرة الإدارية كمتغير معدل بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالندرة على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية خاصة والبيئة العربية عامة، لذلك أتت هذه الدراسة الحالية لاختبار مدى تأثير القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

وعلى ذلك، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى التوسع في الدراسات السابقة وزيادة التركيز على بيان كيفية تأثير القدرة الإدارية على تحسين جودة التقارير المالية، ومدى تأثير هذه القدرة بخصائص آليات حوكمة الشركات.

١.٢ مشكلة الدراسة:

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، حيث أن توفير المعلومات يعتبر شرطاً أساسياً لاستقرار النظام المالي والتي تساعد المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم (البشير وسعيد، ٢٠١٦). وتعتبر القدرة الإدارية أحد المتغيرات المهمة التي يفترض أنها تساهم في تحسين جودة التقارير المالية (García-Meca & García-Sánchez,

(2018). وعلى الرغم من وجود العديد من الأدلة التي تؤكد تأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية (Demerjian et al., 2013; García-Meca & García-Sánchez, 2018)؛ عبدالمجيد، ٢٠٢١؛ مليجي، ٢٠١٩)، إلا أن بعض الدراسات السابقة ترى أن هذا التأثير قد يكون محدوداً بسبب محدودية تأثير هؤلاء المديرين مقابل تأثير خصائص الشركة أو بسبب ضعف أدائهم، أو بسبب احتمال عملهم لمصلحتهم الشخصية أكثر من عملهم لصالح الشركة وأصحاب المصالح. وفي ضوء ذلك فإن الاختلاف في الرأي حول أهمية القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين في التأثير على جودة التقارير المالية، فإنه يمكن القول أن موضوع تأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية يحتاج إلى مزيد من الدراسة خاصة في ظل وجود حوكمة الشركات كمتغير معدل. وعلى ذلك، تناقش الدراسة الحالية القدرة الإدارية باستخدام نموذج (Demerjian et al. (2012)، ثم قياس العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية بالتطبيق على بيانات الشركات السعودية، وذلك بغرض تحديد مدى تأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، مقارنة بنتائج الدراسات السابقة. كما أجريت هذه الدراسة لدراسة تأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية من خلال تضمين حوكمة الشركات، كمتغير معدل للقدرة الإدارية، باعتبارها كعامل يمكن أن يكون قادراً على تفسير التناقضات في نتائج الدراسات السابقة.

وعلى ذلك فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على تحسين جودة التقارير المالية في الشركات السعودية؟ وما إذا كانت خصائص آليات حوكمة الشركات، كمتغير معدل أو محفز للقدرة الإدارية، من شأنه أن يحسن من العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية؟ وما مقدار هذا التحسين إن وُجد؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، مجموعة التساؤلات الفرعية التالية :

١. كيف يمكن قياس جودة التقارير المالية؟
٢. كيف يمكن قياس القدرة الإدارية في الشركات السعودية؟
٣. كيف يمكن قياس أثر حوكمة الشركات على القدرة الإدارية كمتغير معدل لها؟
٤. ما هو أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقارير المالية؟
٥. ما هو أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين كمتغير معدل بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية؟

١.٣ هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في:

قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية في الشركات السعودية، ودراسة دور حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية.

ويتم هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة وقياس جودة التقارير المالية.
٢. دراسة وقياس القدرة الإدارية في الشركات السعودية .
٣. دراسة وقياس أثر حوكمة الشركات على القدرة الإدارية كمتغير معدل لها في الشركات السعودية.
٤. دراسة أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقارير المالية في الشركات السعودية.
٥. دراسة أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين كمتغير معدل بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات السعودية.

١.٤ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة للتأكيد على ضرورة التوسع في الدراسات السابقة المتعلقة بقياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية في البيئة السعودية. ومن الناحية النظرية أو العلمية، فإن أهمية الدراسة تأتي من أهمية المتغيرات التي تدرسها، حيث تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات المحاسبية والإدارية والاقتصادية التي حاولت تحليل أثر خصائص المديرين التنفيذيين على قرارات الشركة ونتائجها. كما تساهم الدراسة بالتعرف على أحدث طرق قياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وهو نموذج (Demerjian et al. (2012، والذي يقوم بتوظيف أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA في إجراء هذا القياس. كما تساهم الدراسة أيضاً في قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على بيانات الشركات السعودية بشكل يختلف عن الدراسات السابقة، حيث تعتبر هذه الدراسة هي الدراسة الأولى -على حد علمنا- التي تناقش أثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على البيئة السعودية.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة عبدالمجيد (٢٠٢١) حيث تقوم الدراسة الحالية بدراسة العلاقات التي وردت في دراسة عبدالمجيد (٢٠٢١)، مع تغيير طريقة قياس بعض المتغيرات، وإضافة واستبعاد بعض المتغيرات الداخلة في نماذج قياس هذه العلاقات. إضافة إلى أن الدراسة الحالية قامت بتضمين متغير حوكمة الشركات باعتباره متغير معدل للقدرة الإدارية.

أما من الناحية التطبيقية أو العملية، فتأتي أهمية الدراسة من مساهمتها في الوصول إلى دليل تجريبي يقدم معلومات هامة من شأنها أن تساعد الهيئات التنظيمية السعودية ومنتخذي القرارات وصانعي السياسات، والمديرين التنفيذيين، وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات أو التشريعات أو القواعد التي من شأنها تحفز الشركات على الاهتمام باختيار المديرين التنفيذيين ذوي القدرات العالية لجذب الاستثمارات وإعطاء صورة جيدة عن أداء الشركة، مما ينعكس أثره الإيجابي على جودة التقارير المالية بصفة عامة، وكذلك كفاءة تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات السعودية في التأثير على قدرة المديرين التنفيذيين عند قيامهم بإعداد التقارير المالية.

١.٥ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي لمراجعة وتحليل الأدب المحاسبي المتعلق بالقدرة الإدارية وأهميتها وطرق قياسها، وجودة التقارير المالية وأهميتها والمقاييس المختلفة لقياسها، ومفهوم حوكمة الشركات وآلياتها، والعلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية. وبناء على ذلك يتم بناء نموذج لقياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، مع إدخال متغير حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية. كما تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي بغرض تطبيق النموذج المقترح باستخدام البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للشركات السعودية.

١.٦ تقسيم الدراسة:

يهدف الجزء التالي إلى بيان وتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم القدرة الإدارية، وأهميتها، وطرق قياسها، وبيان مفهوم جودة التقارير المالية، وأهميتها، وطرق قياسها، وبيان مفهوم حوكمة الشركات وآلياتها، مع بيان الجدول حول أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، وجوانب تأثيرها عليها، ثم بيان مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وآلياتها، ودورها في تعديل القدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة التقارير المالية. ثم بعد ذلك عرض الدراسات السابقة وتحليل نتائجها؛ لوضع واشتقاق فروض الدراسة. يلي ذلك توضيح لمنهجية الدراسة والنموذج التطبيقي. بعد ذلك تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفروض التي يكون من خلالها عرض نتائج وتوصيات الدراسة، وتظهر قائمة المراجع في القسم الأخير من الدراسة.

٢. الجوانب النظرية للدراسة:

يتضمن هذا الجزء بيان الجوانب النظرية للمتغيرات محل الدراسة وهي القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، والعلاقة بينهما وكذلك حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية، وأخيراً أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA باعتباره الأسلوب المستخدم في نموذج (Demerjian et al., 2012) لقياس القدرة الإدارية.

٢.١ القدرة الإدارية:

يمكن بيان القدرة الإدارية من خلال توضيح مفهومها وأهميتها وكذلك طرق قياسها على النحو التالي:

٢.١.١ مفهوم وأهمية القدرة الإدارية:

تُشير القدرة الإدارية إلى مجموعة الخصائص التي يمتلكها المديرين التنفيذيين، مثل الخبرة، والمعرفة، والمهارات، والموهبة، والسمعة، والتعليم، والخبرة المهنية، والمهارات الشخصية، والميل للمجازفة، وفن الاتصال بالآخرين، وأسلوب الإدارة، والتي تتحقق من خلال تراكم الخبرات طوال فترة حياة المديرين التنفيذيين المهنية (Andreou et al., 2017؛ مليجي، ٢٠١٩). وتؤثر هذه القدرة الإدارية على عملية اتخاذ القرارات في الشركة، وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها، بالشكل الذي يؤدي إلى خلق قيمة للشركة وتحقيق أهدافها (Andreou et al., 2017). وبالتالي فإنها تتمثل في كفاءة المديرين في تحويل موارد الشركة إلى إيرادات بالمقارنة مع مثيلاتها في نفس المجال (Demerjian et al., 2012)، كما أنها تمثل مقياس لكفاءة تطبيق المهارات الإدارية المكتسبة من خلال التعليم والخبرة في الوقت الحقيقي لتنفيذ المهام الإدارية (Djurić, 2015).

وخصائص المديرين التنفيذيين التي تمثلها القدرة الإدارية قد تكون عبارة عن قدرات متأصلة مثل الموهبة، والمعتقدات، والثقة المفرطة بالنفس، والنزاهة، والمهارات الإدارية، ودرجة المخاطرة، وكذلك القدرات المكتسبة مثل التعليم، والمعرفة، والخبرة العملية، والسمعة، وأسلوب الإدارة. ومن خلال انماج تلك القدرات تتشكل قدرة المديرين التنفيذيين، والتي تتضح من خلال استغلال الموارد المتاحة للشركة واتخاذ أفضل القرارات (يوسف، ٢٠٢١).

وتمثل القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين باعتبارها أحد أهم الأصول غير الملموسة التي تمتلكها الشركة أهمية كبيرة في التأثير على الكثير من جوانب أداء الشركة (Dziwornu, 2016). فارتفاع القدرة الإدارية يمكن من استغلال فرص السوق، ووضع توقعات مثالية لظروف العمل

المستقبلية، واستغلال الموارد المتاحة وتحسينها من خلال وضع استراتيجيات فعالة لإنتاج مخرجات تقود الشركة إلى تحقيق أداء مالي عالي في المستقبل، وتحقيق مزايا تنافسية مقارنة بمثيلاتها (Romaisyah & Naimah, 2019).

إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين يؤدي إلى تقليل درجة الرافعة المالية للشركة، وتخفيض المصروفات الرأسمالية، والتوسع في مصروفات البحوث والتطوير Yung & Chen (2018)، كما أنه يدفعهم إلى التقليل من خطر المعلومات لتوفير بيئة تعاقدية مناسبة مع المؤسسات المالية للحصول على التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية، والذي ينعكس بدوره على تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية والأداء المالي للشركة وقيمتها (García-Sánchez, 2019; Gan, 2019; Meca & García-Sánchez, 2020).

٢.١.٢ قياس القدرة الإدارية:

يُعد قياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من الأمور الهامة بالنسبة للشركات لأنه يساعد في تحديد مساهمات المديرين في الأداء، وتحديد المكافآت المدفوعة للمديرين التنفيذيين، وتوضيح الأداء العام للشركة، وتوفير نظام سريع لتقييم الموظفين وتحسين وتعزيز مهاراتهم لممارسة أدوارهم بكفاءة عالية (Ali et al., 2018). وقد قدمت الدراسات السابقة مجموعة من المقاييس أو المؤشرات لقياس القدرة الإدارية مثل التغطية الإعلامية، ومعدل العائد على الأصول بالصناعة، والخصائص الثابتة للمديرين، ومعدل دوران المديرين التنفيذيين، والعوائد التاريخية على الأسهم، وطول فترة التعاقد مع المديرين التنفيذيين، وشهرة أو سمعة المديرين التنفيذيين (Demerjian et al., 2008; Francis et al., 2013; Demerjian et al., 2012; al.). بينما اعتمدت بعض الدراسات على مقاييس أخرى غير مباشرة لقياس القدرة الإدارية مثل التعليم، وسيطرة الإدارة العليا، والمسار الوظيفي، وجودة التوقعات الإدارية (Bertrand & Schoar, 2003; Goodman et al., 2014).

إلا أن هذه المقاييس تضمنت جوانب من القصور في قياس القدرة الإدارية والتي تتمثل في أنها مقاييس غير مباشرة، وتفتقد الدقة في القياس، كما تعتبر مقاييس ناقصة وغير مكتملة لأنها لا توفر معلومات كافية عن الخصائص المؤثرة في القدرة الإدارية، وتتضمن أحياناً عناصر قد تكون خارجة عن تحكم المديرين التنفيذيين (Bertrand & Schoar, 2003; Demerjian et al., 2013; Gan, 2019; Demerjian et al., 2012). وفي ضوء هذا

القصور قام (Demerjian et al. (2012 بتقديم نموذج لقياس القدرة الإدارية على مرحلتين أو خطوتين تتمثل الأولى في قياس درجة كفاءة الشركة، ثم في الثانية يتم فصل خصائص الشركة من كفاءة الشركة بحيث يكون المتبقي هو ما يعود إلى المديرين التنفيذيين.

وبالنسبة للمرحلة أو الخطوة الأولى والمتمثلة في قياس درجة كفاءة الشركة، فإن ذلك يتم من خلال استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis (DEA، لبيان كيفية استغلال المتاح من الموارد (أو المدخلات) لتحقيق الإيرادات (أو المخرجات). وقد تمثلت الموارد التي استخدمها (Demerjian et al. (2012 في هذه المرحلة في سبعة عناصر أو متغيرات، أربعة منها من قائمة الدخل هي تكلفة البضاعة المباعة، والمصروفات العمومية والإدارية، ومصروفات التأجير التشغيلي، ونفقات البحوث والتطوير، وثلاثة منها من قائمة المركز المالي وتتمثل في الأصول الثابتة، والشهرة المشتراة، والأصول غير الملموسة الأخرى. ويتم الوصول إلى الأوزان المثالية لكل مورد من كل شركة ومقارنته مع مثيله في الشركات الأخرى من نفس القطاع. وبالتالي يتم التعامل مع هذه الحالة باعتبارها حالة تعظيم إيرادات من خلال استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات .

أما بالنسبة للمرحلة أو الخطوة الثانية، فإنها تتمثل في إجراء انحدار لدرجة كفاءة الشركة، والنتيجة من المرحلة الأولى، على خصائص الشركة والتي تتمثل في ستة عناصر تتضمن حجم الشركة، والحصة السوقية للشركة، وعمر الشركة، والتدفقات النقدية الحرة، وقطاعات التشغيل بالشركة، ومؤشر العملة الأجنبية، ومتغير وهمي يمثل السنة، وذلك بغرض فصل العوامل التي ترجع إلى الشركة نفسها عن تلك التي ترجع إلى الفريق الإداري للشركة. ويتم استخدام نموذج انحدار Regression Tobit لإجراء هذا الانحدار، نظراً لأن المتغير التابع يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد. وتشير قيمة البواقي في معادلة الانحدار هذه إلى العوامل أو الخصائص التي تنسب إلى الفريق الإداري للشركة والتي تمثل مؤشر أو مقياس القدرة الإدارية.

ويمتاز مقياس درجة القدرة الإدارية المحسوب طبقاً لنموذج (Demerjian et al. (2012 بقدرة عالية في تمييز خصائص المديرين التنفيذيين بشكل منفصل عن العوامل الخاصة بالشركة، وقدرته على إظهار الكفاءة الإنتاجية والإدارية للمديرين التنفيذيين، والتي تتضمن الخبرة، والتجارب السابقة، والصفات النفسية والسيكولوجية، والقيم التي يؤمنون بها. ولكن توجد بعض السلبيات المرتبطة مع استخدام هذا المقياس والتي تتمثل في وجود بعض الأخطاء في قياس قيم بعض

المتغيرات المحاسبية عند عملية تقدير درجة كفاءة الشركة في المرحلة الأولى. كذلك فإن عملية الانحدار في المرحلة الثانية قد تتجاهل وتستبعد أو تحذف بعض العوامل المؤثرة على كفاءة الشركة وقدرتها الإدارية نتيجة لعدم توفر بعض البيانات، كما أن هناك بعض العوامل الأخرى التي تتواجد في قيمة البواقي قد لا تعود إلى القدرة الإدارية (Demerjian et al., 2012).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة لهذا المقياس، إلا أنه يظل هو المقياس الأفضل الذي قُدم حتى الآن لقياس القدرة الإدارية مقارنة بالمقاييس الأخرى، ونتيجة لذلك فإنه أصبح المقياس المستخدم لقياس القدرة الإدارية في كل الدراسات -على حد علمنا- التي تمت بعد اقتراحه حتى الآن (مثل: Abernathy et al., 2018; Baik et al., 2018, 2020; Demerjian et al., 2012, 2020; Haider et al., 2021; السيد، ٢٠٢٠؛ عبدالمجيد، ٢٠٢٠؛ عبدالمجيد، ٢٠٢١؛ عيسى وحشاد، ٢٠٢١؛ مليجي، ٢٠١٩).

٢.٢ جودة التقارير المالية:

يتضمن هذا القسم بيان مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية، وطرق قياسها، من خلال الآتي:

٢.٢.١ مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية:

تُعرف التقارير المالية وفقاً للاطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي بأنها التقارير التي تتضمن معلومات مالية بحيث تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وأن تكون كاملة وحيادية وخالية من الأخطاء (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٢٠٢٢).

ويشير مفهوم جودة التقارير المالية (FRQ) financial reporting quality إلى درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل convey معلومات إلى مستخدمي هذه التقارير المالية عن عمليات الشركة بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة في أغراض اتخاذ القرارات المختلفة (الصايغ وعبدالمجيد، ٢٠١٥). فالتقارير المالية ذات الجودة المرتفعة هي التقارير التي توفر المعلومات الملائمة للأطراف المستفيدة، والتي تساعد في التنبؤ بتوقيت وحجم ومخاطر التدفقات المستقبلية النقدية المتوقعة للشركة، وكذلك توفير معلومات حول الخسائر والالتزامات المالية. ولكي تعكس أداء الشركة ومركزها المالي، فإنه يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها هذه التقارير المالية ملائمة وذات تعبير صادق وعلى درجة عالية من

القابلية للفهم والمقارنة وللتحقق وأن يتم تقديمها في التوقيت المناسب بما يسمح للمستخدمين باتخاذ قراراتهم المناسبة (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٢٠٢٢).

وقد تم التأكيد في الدراسات السابقة على دور جودة التقارير المالية في الحد من مشكلات الوكالة (ElBannan & Farooq, 2019)، وأيضاً دورها في تصنيف المعلومات المحاسبية والمالية وزيادة الموثوقية وتوسيع نطاق المعلومات المالية بشفافية حتى يتسنى مراقبة المديرين ومساءلتهم بعناية عن الإفصاح المناسب (Rezaei Pitenoiei et al., 2021).

٢.٢.٢ قياس جودة التقارير المالية:

يمثل مفهوم جودة التقارير المالية أحد مجالات دراسات جودة المحاسبة، وحيث أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لجودة المحاسبة، فقد تنوعت مداخل قياس هذه الجودة. وقد كان المدخل الأكثر شيوعاً هو قياس جودة التقارير المالية وذلك بالاعتماد على أرقام معينة واردة ضمن هذه التقارير تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة، بحيث قامت كل دراسة ببناء مقياس أو أكثر لجودة التقارير المالية يعتمد على أنواع محددة من المعلومات الواردة ضمن هذا التقرير. وأحد أهم المعلومات التي نالت الاهتمام الأكبر في هذا السياق كانت معلومات الأرباح (الصايغ وعبدالمجيد، ٢٠١٥). وسوف تركز الدراسة على قياس جودة الأرباح باعتبارها أشهر وأهم المقاييس التي استخدمت لقياس جودة التقارير المالية.

وبالنسبة لجودة الأرباح المحاسبية *earning quality* فإنها تتمثل في القدر من البيانات المفصح عنها للتعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، ومدى استمرارها في السنوات القادمة (Bellowwy et al., 2005). كما أن جودة الأرباح ترتبط بتحقيق المنفعة لمتخذي القرار لأن لها القدرة على توفير معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية (بوسنة، ٢٠١٨)، وبالتالي فإن الأرباح تتصف بالجودة عندما تتوفر فيها خاصية التمثيل الصادق للمعاملات وللظروف الاقتصادية وتساعد في اتخاذ قرارات مناسبة وملائمة (Dechow et al., 2010). وفي ضوء ذلك فإن جودة الأرباح المحاسبية تختلف باختلاف متخذي القرارات (إبراهيم، ٢٠١٧).

وبالنسبة لقياس جودة الأرباح بشكل عام، فقد تم قياسها من خلال عدة مقاييس في الدراسات السابقة مثل إعادة قياس الأرباح *earnings restatements* (Kothari et al., 2005)، واستمرارية الأرباح *earnings persistence* (Krishnan & Zhang, 2019)، وأخطاء تقدير مخصص الديون المعدومة *error in the bad debt provision* (McNichols & Wilson,

(1988)، وجودة حسابات الاستحقاق accruals quality (Dechow et al., 2010). كما اختلفت مناهج الدراسات السابقة بخصوص كيفية قياس جودة الأرباح، حيث اعتمد بعض هذه الدراسات على أربعه مقاييس (Demerjian et al., 2013؛ السيد، ٢٠٢٠)، أو ثلاثة مقاييس (Dechow et al., 2010)، أو مقاييسين (García-Meca & García- Sánchez, 2018)، أو مقياس واحد (عبدالمجيد، ٢٠٢١). وسوف تعتمد الدراسة الحالية على ثلاثة مقاييس لقياس جودة الأرباح، هي جودة حسابات الاستحقاق، واستمرارية الأرباح، وتمهيد الدخل.

المقياس الأول: جودة حسابات الاستحقاق:

تنشأ حسابات الاستحقاق accruals عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة في فترة معينة. وتتمثل حسابات الاستحقاق في أرصدة الحسابات التي تنشأ نتيجة إجراء التسويات المحاسبية التي تتم في نهاية الفترة المحاسبية لتحقيق المقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات لكل فترة محاسبية، الأمر الذي يتطلب إعداد بعض التقديرات لتحميل كل فترة بما يخصها من الإيرادات والمصروفات. وتميل حسابات الاستحقاق إلى احتواء بعض أخطاء التقدير والتي تنعكس في الفترات القادمة، بسبب عدم التأكد المرتبط بالأحداث المستقبلية والتي تؤدي إلى انخفاض في استمرارية الأرباح (Demerjian et al., 2013).

وتظهر أهمية استخدام حسابات الاستحقاق في تحقيق التوزيع العادل لكل من الإيرادات والمصروفات لكل فترة محاسبية، وبالتالي فإنها توفر معلومات كاملة عن النشاط سواء كانت نقدية أو غير نقدية مما يساعد المديرين التنفيذيين على تقييم الوضع المالي للشركة وتحديد الخطط المستقبلية تجاه الأرباح (Lobo et al., 2012).

المقياس الثاني: استمرارية الأرباح:

تعتبر استمرارية الأرباح earnings persistence عن مدى قدرة الأرباح الحالية على أن تعكس صورة واقعية عن الشركة، بالإضافة إلى قدرتها التنبؤية بالأرباح في المستقبل (Krishnan & Zhang, 2019). وترتبط استمرارية الأرباح بجودة الأرباح وذلك لتمييزه بالاستقرار، والاستدامة، وقدرته على تقييم أداء الشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية (السيد، ٢٠٢٠). وظهرت أهمية استمرارية الأرباح في بعض الدراسات السابقة، حيث وجدت أن الشركات ذات الأرباح العالية والمستمرة تكون ذات سمعة جيدة لدى المحللين الماليين، وأيضا تمكن المديرين من اختيار أفضل

المشروعات، وتمكنهم من فهم المخاطر، وإدارة عمليات الشركة بكفاءة أعلى (Demerjian et al., 2013).

المقياس الثالث: تمهيد الدخل:

يعني تمهيد الدخل income smoothness استخدام السلطة التقديرية الإدارية لتخفيف التقلبات في الأرباح (Baik et al., 2020). ويعتبر تمهيد الدخل من أساليب إدارة الأرباح والذي يتمثل في تسوية الدخل المعلن بشكل مقصود للوصول إلى غرض الإدارة المرغوب بهدف التقليل من الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد المسموح به في ظل المعايير المحاسبية المطبقة (الجبوري والناصر، ٢٠١٦).

٢.٣ أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

يمكن بيان أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية من خلال توضيح الجدول حول أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، ثم بيان جوانب هذا التأثير.

٢.٣.١ الجدول حول أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

على الرغم من أهمية تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أداء أعمال الشركة بصفة عامة ومن ثم على جودة التقارير المالية، إلا أن هذا التأثير يعتبر محل جدل ونقاش حول وجوده من عدمه، ومداه في حالة وجوده، حيث توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود أثر إيجابي، والبعض الآخر إلى وجود أثر سلبي، وبعضها الآخر توصل إلى عدم وجود تأثير.

وفي ضوء ذلك فإن تأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية محل خلاف وجدل يمكن

بيانها على النحو التالي:

الرأي الأول: أهمية القدرة الإدارية في التأثير على جودة التقارير المالية:

يستند هذا الرأي على نظرية التعاقد الفعال "efficient contracting perspective" والتي تعتمد على فرض "أهمية المديرين التنفيذيين الكبار"، والذي يعني أن المديرين التنفيذيين الذين يتمتعون بقدرة إدارية عالية قادرون على تحسين كل جوانب أداء الشركة (Choi et al., 2015)؛ (عبدالمجيد، ٢٠٢٠).

وتقوم نظرية التعاقد الفعال على أنه من الممكن لارتفاع القدرة الإدارية أن يعمل على تحسين كافة جوانب أداء الشركة، والتي تتضمن عملية إعداد التقارير المالية. حيث توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أن الدور الهام للمديرين التنفيذيين يتمثل في قدرتهم على اختيار السياسات

والطرق أو اختيار البدائل المحاسبية المناسبة، والتي لها تأثير على دقة المعلومات المحاسبية وكافة خطوات إعداد ونشر وإيداع التقارير المالية، والتي تؤثر على مستخدمي التقارير المالية (Abernathy et al., 2018; Baik et al., 2018; Demerjian et al., 2013; García-) (Meca & García-Sánchez, 2018؛ عبدالمجيد، ٢٠٢٠).

وعلى ذلك فإن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات العالية تكون لديهم المعرفة والخبرة العالية في مجال عمل الشركة وعلى دراية عالية بطبيعة وبيئة الشركة، ولديهم القدرة على تجميع أو تركيب المعلومات واستخدامها في بناء نماذج التقديرات لصياغة الأحكام والتقديرات بشكل أكثر دقة وملائمة، مقارنة بنظرائهم الأقل قدرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (Abernathy et al., 2018; Baik et al., 2018; Demerjian et al., 2012; Demerjian et al., 2013).

الرأي الثاني: محدودية القدرة الإدارية في التأثير على جودة التقارير المالية:

في ظل هذا الرأي فإن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين لها تأثير محدود على نتائج أعمال الشركة، إما بسبب محدودية هذا الدور؛ وبالتالي فإن جزءاً كبيراً من النتائج تعود إلى خصائص الشركة نفسها، أو بسبب ضعف المديرين التنفيذيين أنفسهم، أو بسبب عمل الإدارة لمصلحتها الشخصية وليس لمصلحة المساهمين (عبد المجيد، ٢٠٢٠).

وبالنسبة للسبب الأول، وهو محدودية تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على نتائج أعمال الشركة، فإن هذا الرأي يستند على نظرية استخراج الإيجار "rent extraction perspective" أو "تعظيم المنفعة"، وتعتمد هذه النظرية على فرض "محدودية أهمية المديرين التنفيذيين الكبار" (Habib & Hasan, 2017). وهذا الفرض يجعل من صفات أو سمات أو خصائص المديرين التنفيذيين دوراً محدوداً جداً بسبب إمكانية انخفاض تجانسهم، أو تفاعلهم بشكل مختلف مع اللوائح والحوافز المحيطة بهم، ومن ثم فإن أداء الشركة يعود إلى خصائص الشركة نفسها والعوامل الاقتصادية المحيطة بها أكثر منه إلى القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين (Berk & Stanton, 2007). على سبيل المثال، فقد توصل Francis et al. (2008) إلى وجود علاقة سلبية بين سمعة الرئيس التنفيذي وجودة الأرباح والتي تستخدم كأحد مقاييس جودة التقارير المالية.

وبالنسبة للسبب الثاني، وهو ضعف أداء المديرين التنفيذيين أنفسهم، فإن المديرين التنفيذيين الأقل قدرة يتصفوا بضعف المعرفة والمقدرة على إدارة الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى فشل في دقة

توقعات التغيرات المستقبلية، أو استخدام استراتيجيات غير مناسبة، أو أساليب تقويم ضعيفة أو غير ملائمة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في جودة التقارير المالية (Gan, 2019).

وبالنسبة للسبب الثالث، وهو احتمال عمل الإدارة التنفيذية لمصلحتها الشخصية، فإن المديرين التنفيذيين قد يستخدمون قدرتهم الإدارية العالية في اختيار السياسات المحاسبية بمرونة وعناية عالية واستخدامها بشكل انتهازى لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين وأصحاب المصلحة الذين لديهم علاقة بالشركة (Yung & Chen, 2018). ومن الآثار السلبية الناتجة عن استخدام المديرين التنفيذيين لمصلحتهم الشخصية هو انخفاض جودة التقارير المالية عن طريق التلاعب فيها، وتحقيق المنافع الشخصية من خلال زيادة غموض التقارير المالية (Baik et al., 2018). وبخصوص هذا السبب فإنه يمكن تفسيره من خلال منظورين منظور نظرية الوكالة ومنظور عدم تماثل المعلومات.

فمن خلال منظور نظرية الوكالة فإن هناك دوافع حول تأثير القدرة الإدارية على حجب المعلومات، بغرض تقديم تقارير مالية غامضة، من خلال قيام المديرين التنفيذيين باستغلال المعلومات المتوفرة لديهم لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب حملة الأسهم، أو من خلال اختيار معالجات وسياسات محاسبية يمكن أن تكون انتهازية، وبالتالي اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعظيم منفعة المديرين التنفيذيين فقط مما يتسبب في انخفاض أو ضعف جودة التقارير المالية (Jensen & Meckling, 2012). بينما يمكن أن يؤدي الإفراط في المعلومات المفصح عنها دون تمييز إلى إخفاء معلومات هامة تجعل القوائم المالية صعبة الفهم، بالإضافة إلى بعض المشكلات المحتملة مثل زيادة تكاليف جمع ومعالجة البيانات، والتكاليف المحتملة نتيجة الإضرار بالميزة التنافسية، وتكاليف التقاضي في حالة الإفصاح عن معلومات مستقبلية مع وجود خطأ أو عدم دقة في هذه التنبؤات، والتي قد تتسبب في تشوية سمعة الشركة، وبالتالي فإن تلك المشكلات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة التقارير المالية عما هو متوقع (أحمد، ٢٠٢٠).

أما من منظور عدم تماثل المعلومات فإن هناك دوافع أيضاً حول تأثير القدرة الإدارية على حجب المعلومات من خلال تقديم تقارير مالية غامضة والتي يمكن تفسيرها من خلال نموذجين. يتمثل النموذج الأول في نموذج الخطر الأخلاقي، والذي من خلاله يستغل المديرين التنفيذيين سمعتهم ومنصبهم لتعظيم ثروتهم من خلال امتلاكهم للمعلومات الداخلية التي تتيح لهم مركز أو وضع معلوماتي أفضل من الأطراف الأخرى، مما يصعب على الأطراف الخارجية مراقبة أداء

المديرين بشكل مباشر وعدم معرفتهم مدى جودة القرارات التي يتخذونها، مما يسبب أثراً سلبياً كبيراً على الأطراف الخارجية والمستثمرين، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أداء الشركة (Agrawal & Rao, 2015؛ الجارحي، ٢٠١٣)، وارتفاع عدم تماثل المعلومات (عطية وآخرون، ٢٠٢٠).

أما النموذج الثاني فهو نموذج الاختيار العكسي والذي يتمثل في امتلاك المديرين التنفيذيين وبعض المساهمين لمعلومات خاصة تتعلق بالأداء الحالي والمستقبلي للشركة، في حين لا يمتلك بعض الأطراف الأخرى لمثل تلك المعلومات. وتؤدي هذه الحالة إلى جعل الطرف الأول يتفوق بمعلوماته عن الأطراف الأخرى وذلك بالتحكم في المعلومات المتاحة لهم، وعدم رغبته في الإفصاح عن معلومات معينة وذلك بغرض تحقيق عوائد غير عادية على حساب باقي الأطراف. وينتج عن هذه الحالة نقص في المعلومات للأطراف الأخرى، وهو ما يؤثر بشكل سلبي عليهم ويجعلهم يتخذون قرارات خاطئة أو سيئة (الجارحي، ٢٠١٣).

ويشير هذا الاختلاف في الرأي، وما صاحبه من اختلاف في نتائج الدراسات السابقة، إلى أن أثر القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية لم يصل بعد إلى توافق نهائي في الرأي (عبدالمجيد، ٢٠٢١). وهو ما يدعو إلى المزيد من الدراسة لبيان أي النتائج التي يمكن أن تظهر في البيئة السعودية.

٢.٣.٢ جوانب تأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

يوجد العديد من الأدلة المتعلقة بتأثير القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية. فالقدرة الإدارية لها دوراً هاماً كمحدد لجودة التقارير المالية، والتي أكدتها كلاً من نظرية الموارد Resource Theory ونظرية الصفوف العليا، Upper Echelons Theory والتي يظهر تأثيرها من خلال تطبيق المبادئ المحاسبية، وإعداد القوائم المالية وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، وأيضاً توصيل المعلومات الملائمة من خلال المديرين التنفيذيين ذوي القدرات العالية إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات (Demerjian et al., 2013; García-Meca & García-Sánchez, 2018). كما أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية، حيث أن المديرين التنفيذيين الأقل قدرة يقللون من جودة التقارير المالية، بينما المديرين التنفيذيين الأنكياء والموهوبين يقدمون أفكار جديدة في إدارة الشركة وإعداد تقاريرها المالية بجودة

عالية، والتي قد تكون بسبب مستوى تعليمهم وخبرة عملهم في شركات وصناعات أخرى (García- Meca & García- Sánchez, 2018).

وبالإشارة إلى جودة الأرباح باعتبارها مقياساً لجودة التقارير المالية، فإنه وبشكل عام، فإن القدرة الإدارية ترتبط بشكل إيجابي مع جودة الأرباح، وذلك لأن المديرين الأكثر قدرة يكونوا أكثر معرفة بطبيعة أعمال الشركة، وأكثر قدرة على تقدير حسابات الاستحقاق، مما يؤدي إلى قياس أكثر دقة للأرباح (Demerjian et al., 2013; Huang & Sun, 2017).

إلا أن العلاقة الإيجابية بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح يرتبط معها العديد من العوامل المرتبطة بجودة الأرباح، مثل حجم الشركة أو نوع الصناعة أو دورة التشغيل الناتجة من الأهداف الاستراتيجية والمزايا التنافسية للشركة، وبالتالي، فإنه قد لا يمكن القول بأن جودة الأرباح يمكن تحسينها من خلال تغيير هذه الخصائص فقط. ويرى (Dechow & Dichev (2002 أن الأرباح تكون ذات جودة منخفضة في الشركات الأقل حجماً، والتي تعاني من خسائر ولديها مبيعات أكبر وتقلبات في التدفقات النقدية ودورات تشغيل أطول، حيث أن هذه الخصائص الخاصة بالشركة تجعل تقدير حسابات الاستحقاق أكثر صعوبة، وبالتالي انخفاض في جودة الأرباح.

وفي المقابل، فمن خلال تحديات تقدير الأرباح الناتجة عن قرارات تشغيل الشركة، فإن المديرين ذوي القدرات العالية سيكونون قادرين على التعامل بشكل أفضل مع هذه التعقيدات والإفصاح عن أرباح عالية الجودة، مقارنة بالشركات المماثلة لها في بيئات مماثلة لأن القدرة الإدارية لا تؤثر فقط على عمليات الشركة، ولكن أيضاً على جودة أرباحها المفصح عنها (Demerjian et al., 2013).

وبالنسبة للمقياس الأول لجودة الأرباح وهو جودة حسابات الاستحقاق، فإنه على الرغم من صعوبة تقديرها لبيئات معينة مثل الشركات الأكثر تقلباً في التدفقات النقدية، فإن المديرين ذوي القدرات العالية يمكنهم تقدير حسابات الاستحقاق بشكل أكثر دقة مقارنة بالمديرين الأقل قدرة (Dechow & Schrand 2004).

وعلى العكس من ذلك يرى (Francis et al. (2008 أن المديرين ذوي السمعة الطيبة يرتبط معها انخفاض في جودة حسابات الاستحقاق، بسبب تأثير خصائص الشركة على المقياس المستخدم لقياس جودة حسابات الاستحقاق. كما يرى (Dechow & Dichev (2002 أن مقياس جودة حسابات الاستحقاق يتأثر بكل من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، حيث من المرجح أن

يقدم المديرين الأكثر قدرة أخطاء مقصودة، إما لغرض الإشارة إلى معلوماتهم الخاصة حول الشركة، أو للحصول على المنافع من الشركة والمساهمين، كما يرى Francis et al., (2008) أنه لا يمكن تجنب العديد من الأخطاء غير المتعمدة والتي تظهر من خلال بيانات التشغيل المعقدة وبالنسبة للمقياس الثاني لجودة الأرباح وهو استمرارية الأرباح، فتشير نتائج بعض الدراسات السابقة إلى أن ارتفاع القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين يمكن أن يرتبط معه استمرارية الأرباح بشكل أكبر من المديرين التنفيذيين أصحاب القدرة الإدارية المنخفضة (Demerjian et al., 2013; Hapsoro & Shufia, 2018).

أما بالنسبة للمقياس الثالث لجودة الأرباح وهو تمهيد الدخل، فإن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية العالية يلجئون إلى أنشطة تمهيد الدخل في بعض الأحيان بسبب رغبتهم في تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة فقط، والذي يكون لمصلحة المساهمين وليس لمصلحتهم الخاصة أو للحصول على الامتيازات الخاصة بالإدارة (Demerjian et al., 2020). ومن ثم فإن أنشطة تمهيد الدخل يمكن أن تتأثر إيجاباً بالقدرة العالية للمديرين التنفيذيين، والتي يظهر أثرها على ضمان الأمان الوظيفي لهؤلاء المديرين التنفيذيين (Baik et al., 2020; Demerjian et al., 2020)؛ عيسى وحشاد، ٢٠٢١). ويعود ذلك إلى أن هؤلاء المديرين يمكنهم استخدام أنشطة تمهيد الدخل في تقليل عدم تماثل المعلومات وتحسين المعلومات حول الأرباح، والتي تجعل الأرباح وأسعار الأسهم أكثر فائدة في تقدير الأداء المستقبلي مقارنة بالمديرين الذين يمتلكون قدرات منخفضة، فهم أقل احتمالاً لممارسة تمهيد الدخل نظراً لقلّة المعرفة والخبرة (Baik et al., 2020). كما أن ارتفاع القدرة الإدارية يخفض من آثار ممارسة تمهيد الدخل على القدرة التنبؤية للأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية (عيسى وحشاد، ٢٠٢١). وأشار Leuz et al., (2003) إلى أن ممارسات تمهيد الدخل تحدث بشكل أعلى في البلدان التي لديها نظم ضعيفة لحماية المستثمرين.

٢.٤ دور حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية:

يتناول هذا القسم بيان مفهوم حوكمة الشركات ودورها كمتغير معدل للقدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال النقاط الآتية:

٢.٤.١ مفهوم وأهمية حوكمة الشركات، وآلياتها:

في ضوء لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة بموجب قرار هيئة السوق المالية رقم (٨-١٦-٢٠١٧) وتاريخ ١٦/٥/١٤٣٨هـ الموافق ٢/١٣/٢٠١٧م، وتعديلاتها، فإن مفهوم حوكمة الشركات يُشير إلى أنها "قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال" (هيئة السوق المالية، ٢٠١٧، المادة الأولى). وفي ضوء هذا المفهوم فإنه يمكن القول أن حوكمة الشركات هي آلية رقابية توجيهية لوضع الضوابط والقوانين والإجراءات لتحديد العلاقة بين الشركة والأطراف الأخرى التي لها علاقة بها حتى تضمن حقوق جميع الأطراف.

ويوجد مجموعة من خصائص حوكمة الشركات، والتي تتمثل في الانضباط، والشفافية، والاستقلالية، والمساءلة، والمسئولية، والعدالة، والمسئولية (العزاوي وجاسم، ٢٠١٧).

كما يوجد عدة أهداف لحوكمة الشركات يتمثل أهمها في حماية المصالح الداخلية والخارجية للشركة والمتمثلة في الدائنين، والموردين، والمصالح الحكومية، والعملاء، والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، والحد من مشكلات الوكالة التي تتعارض فيها المصالح من خلال توفير ما يلزم من الأدوات الفعالة والمتوازنة للتعامل مع حالات تعارض المصالح، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم (Yang & Chen, 2018). كما تهدف حوكمة الشركات أيضاً إلى إضفاء المزيد من الشفافية والدقة والثقة على المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، والالتزام بتنفيذ القواعد والآليات التي تحقق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية، وذلك من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية (إبراهيم، ٢٠١٩).

وتتمثل آليات حوكمة الشركات في الإطار الذي يضم مجموعة الإجراءات والممارسات التي تحتوي على توجيهات للإدارة العليا لاتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق منافع للملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، ومن ثم التأكد من تحقيق أهداف نظام حوكمة الشركات (إبراهيم، ٢٠٠٩). وتوجد آليات متعددة لحوكمة الشركات، والتي يتم عادةً تقسيمها إلى آليات داخلية وآليات

خارجية. وفي سياق الحديث عن التأثير على القدرة الإدارية وعلاقتها بجودة التقارير المالية، فسوف يتم التركيز على اثنتين من الآليات الداخلية فقط، وهما مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

(1) آلية حوكمة الشركات الداخلية الأولى: مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات لأنه يدير أمور الشركة المفوضة له من قبل الجمعية العامة للمساهمين، حيث يجب أن يعمل المجلس على تحقيق مصالح الشركة ومساهمتها ووضع الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، فوظيفته الأساسية هي التقليل من التكاليف الناتجة عن عملية الفصل بين الملكية والإدارة (بافير، ٢٠٠٦). كما يمثل مجلس الإدارة جميع المساهمين وعليه القيام بواجبي العناية والولاء في إدارة الشركة وحماية مصالحها والقيام على تطويرها وتنميتها لتعظيم قيمتها، كما أنه يحمل مسؤولية إدارة الشركة بالكامل، حتى لو فوض لجان، أو جهات، أو أفراد في القيام ببعض الأعمال (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧، المادة ٢١). ويوجد مجموعة من الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة والتي يتمثل أهمها في حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته.

ويقصد بحجم مجلس الإدارة عدد الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين الذين يُكونون مجلس إدارة الشركة (Samaha et al., 2012). وعلى الرغم من أن حجم مجلس الإدارة يعتبر أحد الخصائص الرئيسية لتفعيل دوره (Amran et al., 2014)، فإنه يوجد جدل حول هذا الدور، حيث يرى البعض أنه كلما صغر حجم المجلس كلما كان أكثر فاعلية بسبب سهولة الاتصال والتنسيق بين الأعضاء (Kao & Chen (2004)، في حين أن كبر حجم المجلس الإدارة يؤدي إلى وجود تنوع في التخصصات والخبرات والمهارات فيه، بما يسمح بتخصيص الواجبات بشكل أفضل بناء على المعرفة والخبرة المتنوعة (Christensen et al., 2010). إلا أن كبر حجم مجلس الإدارة يمكن أن يؤدي إلى عدم فعاليته بسبب صعوبة الاتصال والتنسيق بين الأعضاء والتي من شأنها أن تعيق من مراقبة مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية والتحكم في عملياتها، وبالتالي انخفاض فعالية المجلس والتأخير في اتخاذ القرارات اللازمة (Wang et al., 2013).

أما بالنسبة لاستقلال مجلس الإدارة، فإنها تُشير إلى نسبة الأعضاء المستقلين في تشكيل أعضاء المجلس. ومن منظور نظرية الوكالة، فإن مجلس الإدارة الذي يزيد فيه نسبة المديرين المستقلين يكون أكثر فاعلية في الإشراف على الإدارة التنفيذية ومتابعتها، وأكثر نجاحاً في توجيهها وتحقيق قيمة للشركة على المدى الطويل (Jizi et al., 2014). وقد أوضحت لائحة حوكمة

الشركات (٢٠١٧) وتعديلاتها أنه لكي يتحقق استقلال مجلس الإدارة لابد أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧، المادة ١٦).

(٢) آلية حوكمة الشركات الداخلية الثانية: لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن أدوارها المهمة أنها تختص بمراقبة أعمال الشركة، والتأكد من صحة وسلامة وموثوقية التقارير والقوائم المالية، ونظم الرقابة الداخلية فيها. وللجنة المراجعة مسؤوليات واختصاصات عديدة من أهمها دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي حول عدالتها، ودراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة وتقارير المراجعة الداخلية، ودراسة تقرير مراجع الحسابات، والتحقق من التزام الشركة بالنظم واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧، المادة ٥٥). ويوجد مجموعة من الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في لجنة المراجعة والتي يتمثل أهمها في حجم لجنة المراجعة، واستقلاليتها.

وبالنسبة لحجم لجنة المراجعة فإنه يتحدد بعدد الأعضاء المتواجدين فيها، بحيث يتناسب مع طبيعة وحجم الشركة، وبحيث لا يزيد عدد الأعضاء بصورة تمنع من اتخاذ القرارات الفعالة وألا يقل العدد بصورة تمنع اللجنة من أداء عملها بشكل فعال، ويجب أن تحتوي اللجنة على مجموعة من الأعضاء الذين لديهم خبرات مالية ومحاسبية لتحقيق أهداف اللجنة (علي محمد، ٢٠١٩). ولقد حددت لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها عدد الأعضاء في لجنة المراجعة بحيث ألا يقل عددهم عن ثلاثة وألا يزيد عن خمسة أعضاء، وأن يكون من بينهم أعضاء مختصين بالشؤون المالية والمحاسبية (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧، المادة ٥٧).

أما بالنسبة لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة، فإنها من الخصائص الهامة الواجب توافرها لقيام اللجنة بدورها الرقابي الذي يجب أن تؤديه بفعالية كونها تحد من الانفراد بالسلطة من قبل الإدارة التنفيذية وتحمي مصالح المساهمين (Bédard et al., 2004). كما أن لجنة المراجعة التي تتمتع بالاستقلال لا تقع تحت نفوذ الإدارة التنفيذية، وبالتالي تكون عملية إعداد التقارير المالية ذات جودة عالية، الأمر الذي يقلل من عدم تماثل المعلومات (Li et al., 2012). وطبقاً للائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها فإنه يتم تكوين لجنة المراجعة بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة بحيث تمثل مجموعة من المساهمين أو من غيرهم بشرط أن يكون من بينهم

عضو مستقل على الأقل ولا يجب أن يضم أيًا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويفضل أن يكون عضو رئيس لجنة المراجعة مستقلاً (إلا أن هذا اختياريًا وليس إلزاميًا) (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧، المادة ٥٤).

٢.٤.٢ دور حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة التقارير المالية:

يمكن بيان دور حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة التقارير المالية، من خلال بيان ذلك بالنسبة لكلاً من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

(١) دور مجلس الإدارة كمتغير معدل للقدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة التقارير المالية:

وبالنسبة لأثر القدرة الإدارية مُعدلة بخصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية، فإن مجلس الإدارة يؤدي دوراً أساسياً في عملية الإفصاح المحاسبي، حيث أنه هو المسئول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تتضمن إجراءاته وأنظمتها الإشرافية وأيضاً الأساليب والسياسات المستخدمة والملائمة التي تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية وعرضها بشكل ملائم وصحيح وفي الوقت المناسب ومراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧).

وتشير دراسة (Anilov & Ivashkovskaya (2020 إلى أن مجالس الإدارة الفعالة قادرة على القضاء على التأثير السلبي للخصائص السلوكية للمديرين التنفيذيين أو تقليله في الشركات التي تتمتع بحوكمة شركات أعلى والتي ينخفض فيها تأثير تفضيلات المخاطر الخاصة بالمديرين التنفيذيين.

وبالنسبة لأثر لحجم مجلس الإدارة، فإنه يؤدي دوراً مهماً في تعزيز شفافية الشركة (السماذوني، ٢٠٢٠). ويساعد كبير حجم مجلس الإدارة على جذب مجموعة متنوعة من الخبرات المالية والمحاسبية، وبالتالي تفعيل الدور الرقابي للمجلس، والتشجيع على اتخاذ قرارات أكثر حذراً نتيجة الخوف من فقد سمعتهم في حال فشلت الشركة، والحد من سلوك الإدارة الانتهازية (مليجي، ٢٠١٤)، ومن ثم تزيد من جودة التقارير المالية. وفي ضوء ذلك توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية (Akhtaruddin et al., 2009; Emmanuel et al., 2018). وعلى العكس من ذلك، فإن مجالس الإدارة الكبيرة قد

تكون غير فعالة وتقلل من فاعلية الرقابة على الأنشطة الإدارية (Said et al., 2009)، ومن ثم تقلل من جودة التقارير المالية. وفي ضوء ذلك توصلت بعض الدراسات السابقة الأخرى إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية (Alnabsha et al., 2018; Torchia & Calabro, 2016). وبخلاف ذلك توصلت بعض الدراسات السابقة الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية (Elfeky 2017؛ مليجي، ٢٠١٤).

أما بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة، فإنه يعتبر مؤشراً عن قوة المجلس في فرض الرقابة والحد من سلوك الإدارة الانتهازي (عبدالملك، ٢٠١٢)، ومن ثم فإنه يمكن أن يُحسّن من أداء الشركة ككل، نتيجة انخفاض التضارب بين مصالح الإدارة التنفيذية والمساهمين، وبالتالي تقليل مشكلات الوكالة والتكاليف المرتبطة بها، وتحسين آليات الرقابة والمتابعة، الأمر الذي يمكن أن يرفع من عائد سهم الشركة وبالتالي ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة، وهو ما يكون له تأثيره بلا شك على الجوانب المختلفة لجودة التقارير المالية (Christensen et al., 2010؛ مليجي، ٢٠١٤).

وفي هذا السياق، فقد أكدت أغلب الدراسات على أن مجالس الإدارة الأكثر استقلالية تكون قادرة على القيام بوظيفة المراقبة بشكل أفضل مما يؤدي إلى أرباح ذات جودة عالية، وبالتالي زيادة في جودة التقارير المالية، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات (Akhtaruddin et al., 2009; Elfeky, 2017; Torchia & Calabro, 2016). وبخلاف ذلك توصلت بعض الدراسات السابقة الأخرى إلى عدم وجود علاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية (Bueno et al., 2018; Emmanuel et al., 2018).

(٢) دور لجنة المراجعة كمتغير معدل للقدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة

التقارير المالية:

بالنسبة لأثر القدرة الإدارية مُعدلة بخصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، فإنها تعتبر أداة جيدة من أدوات حوكمة الشركات بسبب دورها في التحقق من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وأيضاً الالتزام بالقواعد والمعايير، والتأكد من تطبيق السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية (سامي، ٢٠٠٩).

وعلى ذلك تعتبر لجنة المراجعة آلية لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بصفة عامة، وذلك بسبب دورها الإشرافي على نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية وكذلك على عملية إعداد

القوائم المالية، فإنها تعمل على التحقق من إعداد وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية وأصحاب المصالح وضمن وضوحها، وهو ما يُشير إلى فائدتها في تقديم معلومات ذات جودة عالية لهم، ومن ثم التقليل من عدم تماثل المعلومات (Affify, 2009).

وبالنسبة لأثر حجم لجنة المراجعة، فإن وجود العدد الكافي من الأعضاء في لجنة المراجعة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك لأن العدد الكافي والمناسب من الأعضاء في لجنة المراجعة سوف يمكنهم من الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية بشكل فعال (Lin & Hwang, 2010). وفي هذا السياق توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الأرباح (García et al., 2012)، وعلى مستوى جودة التقارير المالية (المجبر وماضي، ٢٠١٩)، بينما وجدت بعض الدراسات السابقة أن حجم لجنة المراجعة يؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح (Hamdan et al., 2013؛ عبد المجيد، ٢٠١٧).

أما بالنسبة لاستقلالية لجنة المراجعة، فإنها خاصية ضرورية لتفعيل دورها الرقابي، حيث أنه عندما تكون لجنة المراجعة أكثر استقلالية فإن ذلك يؤدي إلى تحسين مراقبة الإدارة من خلال تخفيض ضغوط الإدارة على عمل اللجنة، وبالتالي تخفض من السلوك الانتهازي للإدارة، مما يحسن عملية إعداد التقارير المالية، وبالتالي انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات، زيادة جودة التقارير المالية (Bedard et al., 2004; Poretti et al., 2018). وقد وجدت بعض الدراسات السابقة أن استقلالية لجنة المراجعة تحسن من جودة التقارير المالية (Cerbioni & Parbonetti, 2007؛ الحربي، ٢٠٢١)، كما توصل (Kamarudin et al., 2012) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة الأرباح.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول أن القدرة الإدارية المعدلة بحوكمة الشركات تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية، وهو ما يمثل أحد الأهداف التي تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من مدى صحته في البيئة السعودية.

٢.٥ أسلوب تحليل مغلف البيانات:

يعتبر قياس الكفاءة وتصنيف وحدات اتخاذ القرار (DMUs) decision making units من بين اهتمامات المديرين ومتخذي القرار لتحسين استراتيجيات تخصيص الموارد وتعزيز القدرة التنافسية. حيث تُعرف الكفاءة على أنها نسبة الحد الأدنى من المدخلات إلى المدخلات الفعلية المطلوبة لإنتاج نفس قيمة المخرجات أو كنسبة من المخرجات الفعلية إلى الحد الأقصى للمخرجات

المتوقعة من نفس المدخلات (Charnes et al., 1978). وقد تكون وحدات اتخاذ القرار شركات أو أقسام أو وحدات جزئية داخل الشركة، أو جامعات، أو مستشفيات، أو بنوك، أو غيرها. ويصنف (Manzoni & Islam (2009) أسلوب تحليل مغلف البيانات بأنه أحد وسائل المقارنات المرجعية، وذلك لقدرته على تحديد أفضل الشركات كفاءة مقارنة بالشركات الأقل كفاءة وفقاً للمدخلات والمخرجات المتعددة.

ومن أهم شروط استخدام تحليل مغلف البيانات هو أن تكون البيانات كمية، ويجب ألا يقل عدد وحدات اتخاذ القرار DMUs عن ثلاثة أضعاف المدخلات والمخرجات، وأن تكون البيانات إما مستمرة أو غير متصلة، وأن يكون مجموع أوزان المدخلات والمخرجات يساوي واحد صحيح (Banker et al., 1984; Charnes et al., 1978; Kiyadeh et al., 2019).

وفي نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات التقليدية يتم الحصول على كفاءة وحدة اتخاذ القرار DMU من خلال تعظيم نسبة المجموع المرجح للمخرجات إلى المجموع المرجح للمدخلات، بشرط ألا تتجاوز الواحد الصحيح لأي وحدة اتخاذ قرار. بمعنى آخر، يسمح لوحدة اتخاذ القرار DMUs الخاضعة للتقييم بتقييم كفاءتها من خلال مجموعة من أوزان المدخلات والمخرجات المثلى التي تكون أكثر ملاءمة لها فقط. وبالنسبة لمنحى الكفاءة الحدودي efficiency frontier فهو الحد الأمثل والذي يمكن الوصول إليه من قبل الشركة حيث إن الشركات التي تقع على هذا المنحى تعتبر شركات ذات كفاءة، وأما الشركات التي تقع أسفل هذا المنحى فتعتبر شركات غير كفؤة.

وقد كان Farrell (1957) أول من اقترح نموذجًا لقياس الكفاءة يحتوي على اثنين فقط من المدخلات ومخرج واحد. ومع ذلك، لم يكن نموذج Farrell ناجحًا بسبب العدد المحدود من المدخلات والمخرجات. وبعد ذلك وسع (Charnes et al. (1978) نموذج Farrell وقدم النموذج الأول لتحليل مغلف البيانات (Data Envelopment analysis (DEA حيث يقيس في الأساس الكفاءة النسبية لوحدة اتخاذ القرار DMUs عن طريق تقييم المدخلات نسبة إلى المخرجات. وبالتالي، فإن تحليل مغلف البيانات قادر على تحديد "درجة" الكفاءة باستخدام نماذج البرمجة الخطية لكل وحدة من وحدات اتخاذ القرار على حده، ومن ثم تحديد مستوى كفاءتها نسبة إلى الوحدات الواقعة على منحى الكفاءة efficiency frontier.

وفي ذات السياق، فقد ظهرت نماذج عديدة لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب مغلف تحليل البيانات ومن أبرزها، نموذج CCR المقترح من Charnes, Cooper & Rhodes، والذي يعرف بنموذج ثبات العوائد إلى الحجم (CRS) constant return to scale، أو بنموذج الكفاءة الفنية العامة global technical efficiency. ويأخذ هذا النموذج في اعتباره كل ظروف التشغيل البيئية والإدارية، ويقوم على افتراض أن زيادة أي نسبة ثابتته في المدخلات يقابلها نسبة زيادة ثابتة في المخرجات، مما يعني أن جميع وحدات الإنتاج يمكن زيادتها أو خفضها بالتناسب. ويعيب هذا النموذج أنه يفترض أن وحدات اتخاذ القرار تقيس المدخلات والمخرجات بشكل خطي دون تقليل أو زيادة الكفاءة بافتراض عوائد الحجم الثابت، أي عدم السماح بوفورات الحجم (Charnes et al., 1978).

وكذلك نموذج BCC المقترح من Banker, Charnes & Cooper، لتقاضي المشكلة التي كانت في نموذج CCR، ويعرف هذا النموذج بتغيير العوائد إلى الحجم Variable Return to Scale، حيث يقوم هذا النموذج على افتراض أن الزيادة بنسبة معينة في المدخلات يقابلها نسبة متغيرة بالزيادة أو النقصان في المخرجات (Banker et al., 1984). وتوجد عدة نماذج أخرى بخلاف النموذجين السابقين مثل نموذج الكفاءة الحجمية scale efficiency (SE)، والنموذج التجمعي the additive model، والنموذج المضاعف multiplicative model، ونموذج التباطؤ slacks-based measures (Cooper et al., 2007).

٣. الدراسات السابقة وبناء الفروض:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية إلى محورين هما:

٣.١ الدراسات السابقة الخاصة بأثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

هدفت دراسة Demerjian et al. (2013) إلى دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح كأحد مقاييس جودة التقارير المالية، والتي طبقت على الشركات المسجلة في البورصة الأمريكية خلال العام ١٩٨٩م حتى ٢٠٠٩م، بإجمالي مشاهدات بلغت ٧٨٤٢٣ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تؤثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح المحاسبية، حيث إن المديرين الأعلى قدرة لديهم القدرة على تحسين جودة أرباح الشركة. كما أن القدرة الإدارية لها تأثير إيجابي على استمرارية الأرباح، وجودة حسابات الاستحقاق، وأيضاً تعمل على تخفيض

احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، وتخفيض مقدار الأخطاء في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وهدفت دراسة إبراهيم (٢٠١٧) إلى دراسة تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة الأرباح المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية، وقد تم تطبيق الدراسة على ١٢٩ شركة غير مالية مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة ٢٠١٢م حتى ٢٠١٣م، بإجمالي مشاهدات ٢٥٨ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية على حسابات الاستحقاق الاختيارية، ومستوى أنشطة تمهيد الدخل المحاسبي، والذي من شأنه أدى إلى تخفيض جودة الأرباح المحاسبية.

في حين، قامت دراسة (García-Meca & García-Sánchez (2018 بتحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، حيث تم تطبيق الدراسة على البنوك في تسع دول مختلفة هي كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت ١٥٩ بنكاً خلال الفترة من عام ٢٠٠٤م حتى ٢٠١٠م، بإجمالي مشاهدات بلغت ٨٧٧ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية تؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية بالبنوك، وأن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية العالية تكون نيتهم ضئيلة تجاه ممارسة إدارة الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع في جودة الأرباح.

وهدفت دراسة (Hapsoro & Shufia (2018 إلى قياس أثر الملكية الإدارية على العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح، وتم تطبيق الدراسة على ٩٤ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الإندونيسية والماليزية من عام ٢٠١٤م حتى ٢٠١٦م، بإجمالي مشاهدات بلغت ١٩٥١٢٣ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة حسابات الاستحقاق واستمرارية الأرباح في إندونيسيا وماليزيا.

وهدفت دراسة (Setin et al. (2018 إلى دراسة تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح مع لجنة المراجعة كمتغير معدل، وذلك بالتطبيق على ٥٣ شركة تصنيع عامه في البورصة الإندونيسية، خلال الفترة ٢٠١٤م حتى ٢٠١٦م، بإجمالي مشاهدات بلغت ١٥٩ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الأرباح.

وهدفت دراسة مليجي (٢٠١٩) إلى دراسة أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، حيث تم تطبيق الدراسة على ١١٦ شركة غير مالية في البيئة المصرية خلال الفترة ٢٠١٦م حتى

٢٠١٨م، بإجمالي مشاهدات بلغت ٣٤٨ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، في حين ترتبط بعلاقة سالبة مع كل من إدارة الأرباح الحقيقية، وعدم تماثل المعلومات.

كما قامت دراسة Baik et al. (2020) بقياس أثر القدرة الإدارية على المحتوى الإعلامي لممارسة تمهيد الدخل كأحد مقاييس جودة التقارير المالية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٩١م حتى ٢٠١١م، بإجمالي مشاهدات بلغت ٤٣٣٢٢ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسة تمهيد الدخل علاقة إيجابية، وأن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات العالية يكونوا أكثر قدرة على تحسين المحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية وزيادة أسعار الأسهم نتيجة لممارستهم لتمهيد الدخل .

وفي ذات السياق، هدفت دراسة Demerjian et al. (2020) إلى دراسة تأثير القدرة الإدارية على تمهيد الدخل المتعمد كأحد مقاييس جودة التقارير المالية. وتم تطبيق الدراسة على ٣٥٢٣ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٥م حتى ٢٠١٣م، بإجمالي مشاهدات بلغت ١٣١٥٣ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين التنفيذيين الذين يمتلكون مهارة عالية يتعمدون القيام بتمهيد الدخل، وترتبط ممارستهم لتمهيد الدخل بتحسين الأداء التشغيلي المستقبلي، ويتعمد ممارسة تمهيد الدخل عندما يكون مفيداً للمساهمين أو المدير أو كلاهما .

كما هدفت دراسة Romadhon & Kusuma (2020) إلى اختبار أثر العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على ١٢ شركة مدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة ٢٠١١م حتى ٢٠١٥م، بإجمالي مشاهدات بلغت ٢٥٣ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية تؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح.

وهدف دراسة عبدالمجيد (٢٠٢١) إلى قياس أثر القدرة الإدارية في تحسين أحد جوانب الإفصاح المحاسبي وهو جودة التقارير المالية. حيث تم تطبيق الدراسة على ١٢٩ شركة سعودية مدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٨م، بإجمالي مشاهدات بلغت ١٣٣٨ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية.

كما هدفت دراسة عيسى وحشاد (٢٠٢١) إلى قياس أثر القدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل، والمحتوى الإعلامي لتلك الممارسات، وتم تطبيق الدراسة على ٦٢ شركة مدرجة في

البورصة المصرية من عام ٢٠١٤م حتى ٢٠١٨م، وبلغت عدد المشاهدات ٣١٠ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية لها تأثير إيجابي على ممارسات تمهيد الدخل وعلى المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل، حيث إنه كلما ارتفعت درجة القدرة الإدارية كلما زادت ممارسة تمهيد الدخل بشكل ملحوظ.

ويتضح من خلال نتائج هذه الدراسات، أن الاتجاه العام لهذه النتائج هو أن القدرة الإدارية تكون ذات تأثير إيجابي على الجوانب المختلفة التي تم استخدامها لقياس جودة التقارير المالية. وفي ضوء هذه النتيجة، وبالتطبيق على بيانات الشركات السعودية، يمكن صياغة الفرض الأول للدراسة، والخاص بأثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، على النحو التالي:

الفرض الأول: أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية.

٣.٢ الدراسات السابقة الخاصة بأثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة

الإفصاح المحاسبي:

هدفت دراسة (Azzuz & Khamis (2016 إلى اختبار أثر خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح وإدارة الأرباح كأحد جوانب جودة التقارير المالية للشركات الأردنية، وذلك بالتطبيق على ٧٣ شركة مالية مدرجة في بورصة عمان من عام ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٢م، بإجمالي مشاهدات بلغت ٤٣٨ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة واستقلاليتها لا يؤثران على جودة الأرباح وإدارة الأرباح، في حين أن حجم لجنة المراجعة واستقلاليتها يؤثران بشكل سلبي على جودة الأرباح وإدارة الأرباح.

كما هدفت دراسة (Chi-chi & Friday (2016 إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية كأحد جوانب جودة الإفصاح المحاسبي، بالتطبيق على خمس شركات نيجيرية خلال الفترة ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٥م، بإجمالي مشاهدات بلغت ثمانية مشاهدات. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة، له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، بينما أن استقلال مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة يؤثران سلباً على جودة التقارير المالية.

وهدف دراسة (Gebrayel et al. (2018 إلى فحص تأثير لجنة المراجعة ووظيفة المراجع الداخلي على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على ٧١ شركة غير مالية مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، خلال الفترة ٢٠١٣م حتى ٢٠١٤م، بإجمالي مشاهدات بلغت

١٣٩مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم لجنة المراجعة واستقلاليتها ليس لها أي تأثير على جودة التقارير المالية.

وكان من بين أهداف دراسة (Setin et al. (2018) التي تم الإشارة إليها في المحور السابق- دراسة تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح مع لجنة المراجعة كمتغير معدل. وتوصلت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة تعزز من تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح.

وكان من بين أهداف دراسة (Romadhon & Kusuma (2020) التي تم الإشارة إليها في المحور السابق- اختبار أثر جودة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية تؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح، ولكن جودة حوكمة الشركات تعزز العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح، حيث كانت العلاقة إيجابية ومعنوية.

وهدفنا دراسة الحربي (٢٠٢١) إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية كأحد جوانب جودة الإفصاح المحاسبي للبنوك. وتم تطبيق الدراسة على ١٠ بنوك مدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠م حتى ٢٠١٩م. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، تؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية وتزيد من جودة البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية للبنوك، في حين أن استقلالية مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، لا تؤثر على جودة التقارير المالية.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسات يتضح أن أغلبها قد توصل إلى القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات كانت ذات تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية. وفي ضوء هذه النتيجة، وبالتطبيق على بيانات الشركات السعودية، يمكن صياغة الفرض الثاني للدراسة، والخاص بأثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، على النحو التالي:

الفرض الثاني: أثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية:

تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين معدلة بحوكمة الشركات تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية.

٤. منهجية الدراسة:

٤.١ عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٠م، وذلك بسلسلة زمنية تمتد إلى ١٨ سنة، وهي فترة زمنية طويلة تساهم في زيادة دقة النتائج التي يمكن الوصول إليها. وقد تم استبعاد الشركات المالية (المتتملة في البنوك وشركات التأمين) نظراً لخضوعها لمعالجات محاسبية ذات طبيعة خاصة، بالإضافة إلى استبعاد الشركات التي لا يتوفر عنها بيانات عن متغيرات الدراسة، والشركات التي لا يوجد لها أسعار سوقية نشطة على أسهمها، والشركات التي لا تتبع التقويم الهجري؛ نظراً لصعوبة دمج بياناتها ضمن بيانات الشركات الأخرى. وبذلك أصبحت العينة النهائية للدراسة ١٤٥ شركة موزعة على ١٨ قطاعاً فرعياً من قطاعات السوق بإجمالي مشاهدات يبلغ ٢٠٣٩ مشاهدة.

وقد جُمعت بيانات الدراسة بالرجوع إلى التقارير المالية المنشورة لكل شركة من شركات العينة، وتم الحصول عليها من خلال موقع بيانات (تداول) على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لكل شركة على حدة. ويوضح جدول (١) تفاصيل عينة الدراسة؛ حيث تم بداية عرض البيانات على أساس قطاعات السوق، ثم سنوات الدراسة.

جدول (١): عينة الدراسة:

ب. على أساس سنوات الدراسة

النسبة	عدد المشاهدات	السنة
٢.٨٩	٥٩	٢٠٠٣
٣.١٤	٦٤	٢٠٠٤
٣.٣٨	٦٩	٢٠٠٥
٣.٨٧	٧٩	٢٠٠٦
٤.٠٧	٨٣	٢٠٠٧
٥.١٥	١٠٥	٢٠٠٨
٥.٣	١٠٨	٢٠٠٩
٥.٧٤	١١٧	٢٠١٠
٥.٩٣	١٢١	٢٠١١
٦.٠٨	١٢٤	٢٠١٢

أ. على أساس قطاعات السوق

النسبة	عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
٣.٦٣	٧٤	٥	١. الطاقة
٣٢	٦٥٢	٤٢	٢. المواد الأساسية
٨.٩٣	١٨٢	١٢	٣. السلع الرأسمالية
٢.١٦	٤٤	٤	٤. الخدمات التجارية والمهنية
٣.٥٨	٧٣	٦	٥. النقل
٤.٠٢	٨٢	٦	٦. السلع طويلة الأجل
٥.٢٥	١٠٧	١٠	٧. الخدمات الاستهلاكية
٥.٢	١٠٦	٨	٨. تجزئة السلع الكمالية
٣.٢٩	٦٧	٥	٩. تجزئة الأغذية
١٠.٥	٢١٥	١٢	١٠. إنتاج الأغذية

أ. على أساس قطاعات السوق

النسبة	عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
١.٥٢	٣١	٢	١١. الإعلام والترفيه
٢.٨٩	٥٩	٤	١٢. الاتصالات
٤.٧١	٩٦	٨	١٣. الرعاية الصحية
٠.٨٨	١٨	١	١٤. الأدوية
٢.٠١	٤١	٣	١٥. المرافق العامة
٠.٥٩	١٢	٢	١٦. التطبيقات وخدمات التقنية
٥.٧٩	١١٨	١٠	١٧. إدارة وتطوير العقارات
٣.٠٤	٦٢	٥	١٨. الاستثمار والتمويل
%١٠٠	٢٠٣٩	١٤٥	إجمالي

ب. على أساس سنوات الدراسة

النسبة	عدد المشاهدات	السنة
٦.١٨	١٢٦	٢٠١٣
٦.٣٣	١٢٩	٢٠١٤
٦.٦٧	١٣٦	٢٠١٥
٧.٠١	١٤٣	٢٠١٦
٧.١١	١٤٥	٢٠١٧
٧.١١	١٤٥	٢٠١٨
٧.٠١	١٤٣	٢٠١٩
٧.٠١	١٤٣	٢٠٢٠
%١٠٠	٢٠٣٩	إجمالي

ويتضح من جدول (١) أن قطاع المواد الأساسية هو أكثر القطاعات تمثيلاً في عينة الدراسة بنسبة بلغت ٢٨.٩٧٪ من إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة، يليه كل من قطاع السلع الرأسمالية وقطاع إنتاج الأغذية في الترتيب الثاني بنسبة ٨.٢٨٪، يليه كل من قطاع إدارة وتطوير العقارات وقطاع الخدمات الاستهلاكية في الترتيب الثالث بنسبة ٦.٩٠٪. كما تبين أن أقل القطاعات من حيث عدد الشركات الخاضعة للدراسة هو قطاع المرافق العامة بنسبة ٢.٠٧٪، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة ١.٣٨٪ من إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة.

كما يلاحظ أيضاً من جدول (١) زيادة في نسبة عدد المشاهدات من سنة لأخرى باستثناء آخر سنتين (عام ٢٠١٩، و عام ٢٠٢٠)، وهذا بسبب تأخر بعض الشركات في إصدار التقارير المالية الخاصة بها.

٤.٢ قياس متغيرات الدراسة:

٤.٢.١ قياس المتغير المستقل: القدرة الإدارية:

اعتمدت الدراسة الحالية في قياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين باستخدام مؤشر درجة القدرة الإدارية (MA-Score) والذي قدمه Demerjian et al. (2012)، وفي ظللة يتم قياس درجة القدرة الإدارية على مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى: قياس درجة كفاءة الشركة:

في هذه المرحلة يتم قياس درجة كفاءة الشركة باستخدام أسلوب مغلف البيانات، وذلك من خلال المقارنة بين المدخلات (الموارد) و المخرجات (الإيرادات)، حيث تتمثل المدخلات في سبعة

عناصر، منها أربعة عناصر من قائمة الدخل وتتمثل في تكلفة البضاعة المباعة، المصروفات العمومية والإدارية، مصروفات التأجير التشغيلي، ونفقات البحوث والتطوير، وثلاثة عناصر من قائمة المركز المالي وتتمثل في الأصول الثابتة، الشهرة المشتراة، والأصول غير الملموسة الأخرى. ومن ثم يتم قياس كفاءة الشركة من خلال حل مشكلة تعظيم الإيرادات والتي تنتج في المعادلة التالية (Demerjian et al., 2012):

$$\max_{\theta} = \text{Sales} / (v_1 \text{CoGS} + v_2 \text{SG\&A} + v_3 \text{PPE} + v_4 \text{OpsLease} + v_5 \text{R\&D} + v_6 \text{Goodwill} + v_7 \text{OtherIntan}) \quad (1)$$

حيث أن:

- θ : درجة كفاءة الشركة.
- CoGS: تكلفة البضاعة المباعة.
- SG&A: المصروفات العمومية والإدارية.
- OpsLease: مصروفات التأجير التشغيلي.
- R&D: نفقات البحوث والتطوير.
- PPE: العقارات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة).
- Goodwill: الشهرة المشتراة.
- OtherIntan: الأصول غير الملموسة الأخرى.

وبالرغم من اشتغال المعادلة على جميع العناصر السبعة إلا أنه وجد من خلال جمع بيانات هذه العناصر من التقارير المالية للشركات السعودية أن بعض هذه العناصر لم تكن موجودة ولم يتم الإفصاح عنها، أو تم الإفصاح عنها بشكل قليل ومتفاوت وتمثلت هذه العناصر في (مصروفات التأجير التشغيلي، ونفقات البحوث والتطوير، والشهرة المشتراة) لذلك تم استبعادها من المعادلة السابقة، وبذلك أصبحت مشكلة تعظيم الإيرادات على النحو التالي وهو ما قام به كلاً من (Akbari et al., 2018؛ عبدالمجيد، ٢٠٢٠).

$$\max_{\theta} = \text{Sales} / (v_1 \text{CoGS} + v_2 \text{SG\&A} + v_3 \text{PPE} + v_4 \text{OtherIntan})$$

ويتم الوصول إلى الأوزان المثالية لكل مورد من كل شركة ومقارنته مع مثيله في الشركات الأخرى من نفس القطاع، حيث وجد عند جمع البيانات أن قطاع الأدوية يتضمن شركة واحدة فقط وبالتالي تم ضمها إلى قطاع الرعاية الصحية ومن ثم حساب كفاءة الشركة. ويتم تحديد الشركات

الكفاءة وغير الكفاءة من خلال استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات والتي تحدد درجة كفاءة الشركة بقيم تتراوح بين الواحد الصحيح والتي تصنف الشركات بأنها أعلى كفاءة وتمثل حدود منطقة الحل الأمثل في ضوء كل المدخلات التي حققت أقصى استفادة من الموارد المتاحة، والصفير أو أقل من الرقم واحد والتي تصنف الشركات على أنها غير كفاء وتحتاج إما لتخفيض تكاليفها أو إلى زيادة إيراداتها لتحقيق الكفاءة اللازمة.

وعند قياس هذه المرحلة باستخدام برنامج Stata v.17 تم الاعتماد على الأداة المقترحة من (Ji & Lee (2010) لتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات.

المرحلة الثانية: قياس درجة القدرة الإدارية للشركة:

في هذه المرحلة يتم قياس درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين بإجراء انحدار للكفاءة الناتجة من المرحلة الأولى والتي ترجع إلى خصائص الشركة نفسها، وتتمثل في ستة عناصر تتضمن حجم الشركة، والحصة السوقية للشركة، وعمر الشركة، والتدفقات النقدية الحرة، وقطاعات التشغيل بالشركة، ومؤشر العملة الأجنبية، ومتغير وهمي يمثل السنة، ويتم ذلك من خلال نموذج الانحدار التالي (Demerjian et al., 2012):

$$\text{Firm Efficiency} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln(Assets)} + \alpha_2 \text{Market Share} + \alpha_3 \text{Positive Free Cash Flow} + \alpha_4 \text{Ln(Age)} + \alpha_5 \text{Business Segment Concentration} + \alpha_6 \text{Foreign Currency Indicator} + \text{Year Indicators} + \varepsilon \quad (3)$$

حيث أن:

- Firm Efficiency: درجة الكفاءة المستخرجة في المرحلة الأولى.
- Ln(Assets): اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والمستخدم للتعبير عن حجم الشركة.
- Market Share: الحصة السوقية للشركة.
- Positive Free Cash Flow: التدفقات النقدية الحرة.
- Ln(Age): اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة.
- Business Segment Concentration: قطاعات التشغيل بالشركة.
- Foreign Currency Indicator: مؤشر العملة الأجنبية.
- Year Indicators: متغير وهمي يمثل السنة.
- $\alpha_0 \dots \alpha_6$: معاملات نموذج انحدار Tobit.

ومن خلال جمع البيانات لم يتم العثور على بيانات قطاعات التشغيل بالشركة، والعملية الأجنبية، لذلك تم استبعادها من نموذج الانحدار، وبالتالي يصبح شكل النموذج على النحو التالي كما قام به (عبدالمجيد، ٢٠٢٠):

$$\text{Firm Efficiency} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln}(\text{Assets}) + \alpha_2 \text{Market Share} + \alpha_3 \text{Positive Free Cash Flow} + \alpha_4 \text{Ln}(\text{Age}) + \text{Year Indicators} + \varepsilon(4)$$

ويتم استخدام نموذج الانحدار Tobit Regression للنموذج رقم (4)، ويأخذ المتغير التابع Firm Efficiency قيم تتراوح بين الصفر والواحد حيث يعتبر متغير محدود، وينسب قيمة البواقي (ε) من معادلة الانحدار إلى الفريق الإداري للشركة، وبالتالي تعتبر هي درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين والذي يرمز لها بالرمز MAS.

٤.٢.٢ قياس المتغير التابع: جودة التقارير المالية:

في ضوء هدف الدراسة والفروض الموضوعية محل الاختبار؛ اعتمدت الدراسة الحالية على قياس جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح باعتبارها مؤشراً عن جودة التقارير المالية، وهي:

المقياس الأول: جودة حسابات الاستحقاق:

تم استخدام نموذج Kothari et al. (2005) لقياس جودة حسابات الاستحقاق، وترجيحها بالاداء، وذلك من المعادلة التالية:

$$TA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{1}{\text{Assets}_{it-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta \text{REV}_{it}}{\text{Assets}_{it-1}} + \alpha_3 \frac{\text{PPE}_{it}}{\text{Assets}_{it-1}} + \alpha_4 \text{ROA}_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (5)$$

حيث أن:

- TA_{it} : إجمالي حسابات الاستحقاق، وتساوي الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية CFO.

- Assets_{it-1} : إجمالي الأصول في بداية الفترة.

- ΔREV_{it} : التغير في إجمالي الإيرادات، والتي تم حسابها عن طريق قسمة الفرق بين إيرادات العام الحالي وإيرادات العام السابق على إيرادات العام الماضي.

- PPE_{it} : إجمالي الآلات والمعدات والممتلكات في نهاية العام الحالي.

- ROA_{it} : العائد على الأصول.

وتكون قيمة البواقي ε هي قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية.

ووفقاً لدراسة (Demerjian et al., 2013) فقد تم أخذ الانحراف المعياري لقيمة البواقي خلال فترة ٤ سنوات، ثم ضرب قيمة الانحراف المعياري الناتج من المعادلة السابقة في سالب واحد، بحيث يشير ارتفاع القيمة الناتجة من المعادلة إلى ارتفاع جودة التقارير المالية. ويرمز لهذا المتغير بالرمز KOTH.

المقياس الثاني: استمرارية الأرباح:

يعتمد قياس استمرارية الأرباح على معامل ميل الانحدار في نموذج الانحدار البسيط الذي يربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية وتعكس مدى قدرة بنود الأرباح على الاستمرار من فترة إلى أخرى، وتظهر في المعادلة على النحو التالي (Dechow et al., 2010؛ السيد، ٢٠٢٠):

$$\frac{NI_{it}}{Assets_{it}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{NI_{it-1}}{Assets_{it}} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (6)$$

حيث أن:

NI_{it} - صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة i في السنة t .

NI_{it-1} - صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة i في السنة السابقة $t-1$.

$Assets_{it}$ - متوسط إجمالي الأصول للشركة i في السنة t .

β_1 - يمثل معامل ميل الانحدار في نموذج الانحدار البسيط.

ε_{it} - الخطأ المقدر للشركة i في السنة t .

ويتم ضرب قيمة β_1 في سالب واحد، ويُشير انخفاض قيمة الناتج إلى ارتفاع استمرارية الأرباح المحاسبية، بينما ارتفاعه يُشير إلى العكس. ويرمز لهذا المتغير بالرمز PE.

المقياس الثالث: تمهيد الدخل:

يتم قياس تمهيد الدخل عن طريق قسمة الانحراف المعياري للمبيعات، مرجحة بإجمالي الأصول في بداية الفترة على الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مرجحة أيضاً بإجمالي الأصول في بداية الفترة لكل شركة خلال فترة الدراسة، مع ضرب الناتج في سالب واحد. وتشير القيم الأكبر للتمهيد إلى جودة تقارير مالية أقل. ويتم حساب تمهيد الدخل من خلال المعادلة التالية (Baik et al., 2020; Demerjian et al., 2020؛ عيسى وحشاد، ٢٠٢١):

$$INSM_{it} = \frac{\frac{NI_{it}}{Assets_{it-1}}}{\frac{CFO_{it}}{Assets_{it-1}}} \times -1 \quad (7)$$

حيث أن:

- $INSM_{it}$: مستوى تمهيد الدخل للشركة i خلال السنة t .
- NI_{it} : صافي الربح قبل الضرائب للشركة i خلال السنة t .
- $Assets_{it-1}$: إجمالي الأصول للشركة i في بداية السنة.
- CFO_{it} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i خلال السنة t .
- ويرمز لهذا المتغير بالرمز $INSM$.

٤.٢.٣ قياس المتغير المعدل: حوكمة الشركات:

تم استخدام متغير حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدر الإدارية عند قياس أثرها على جودة التقارير المالية. وقد تم قياس خصائص آليتين من آليات حوكمة الشركات، وهما خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

وبالنسبة لمجلس الإدارة فقد تم قياس خاصيتين من خصائصه، وهما (الحناوي، ٢٠٢٠):

- (١) **حجم مجلس الإدارة**: ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة، ويرمز لهذا المتغير بالرمز B_Size .
- (٢) **استقلال مجلس الإدارة**: ويقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس، ويرمز لهذا المتغير بالرمز B_Ind .

أما بالنسبة للجنة المراجعة فقد تم قياس خاصيتين من خصائصها، وهما (الحناوي، ٢٠٢٠):

- (١) **حجم لجنة المراجعة**: ويقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة، ويرمز لهذا المتغير بالرمز AC_Size .
- (٢) **استقلال لجنة المراجعة**: وتقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة، ويرمز لهذا المتغير بالرمز AC_Ind .

وقد تم عمل مؤشر واحد لمتغيرات حوكمة الشركات، وذلك بتطبيق التحليل العاملي $factor$ analysis باستخدام أسلوب تحليل المكون الأساسي، أو تحليل المركب الأساسي $principal component analysis$ (PCA) ويُعد أسلوب تحليل المكون أو المركب الأساسي أحد أهم الطرق المستخدمة لتقليل الأبعاد، والتي تستخدم عادة لتقليل أبعاد مجموعات البيانات الكبيرة، عن طريق تحويل مجموعة كبيرة من المتغيرات إلى مجموعة أصغر تظل محتفظة على معظم المعلومات الهامة في المجموعات الكبيرة، أو بمعنى آخر تقليل عدد متغيرات مجموعة البيانات، مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المعلومات. ولأسلوب تحليل المكون أو المركب الأساسي استخدامات شائعة جداً في مختلف التخصصات وخصوصاً الإحصاء الطبيعي، وكذلك في تحليلات

كثيرة أهمها التحليل العاملي الاستكشافي، وتخفيض الأبعاد، ومعالجة مشكلة الازدواج الخطي أو التعدد الخطي (Jolliffe, 2002).

وقد تم اللجوء إلى هذا الإجراء بسبب كثرة المتغيرات التي تقيس خصائص آليات حوكمة الشركات. ويتم الرمز لهذا المؤشر المجمع بالرمز CG.

٤.٢.٤ قياس المتغيرات الرقابية:

تم استخدام بعض المتغيرات الرقابية التي يتضمنها نموذجي الدراسة الحالية، والتي تم استخدامها في الدراسات السابقة على أنها ذات تأثير على العلاقة بين القدرة الإدارية والمقاييس التي تمثل جودة التقارير المالية. وقد تمثلت المتغيرات الرقابية المستخدمة في نماذج الدراسة في المتغيرات الآتية:

(١) **حجم الشركة firm size**: حيث يتوقع أن الشركات ذات الحجم الكبير يزيد فيها المتغيرات التي تمثل جودة التقارير المالية. وتم قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول نهاية السنة (Baik et al., 2018; Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز Fsize.

(٢) **التقلب في المبيعات sales volatility**: وهو عبارة عن الانحراف المعياري للمبيعات (مرجحة بإجمالي الأصول) خلال آخر ثلاث سنوات (Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز SVOL.

(٣) **التقلب في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية cash flow volatility from operations**: وهو عبارة عن الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (مرجحة بإجمالي الأصول) خلال آخر ثلاث سنوات (Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز CVOL.

(٤) **دورة التشغيل operating cycle**: اللوغاريتم الطبيعي لطول فترة التشغيل بالشركة، والتي تساوي طول فترة الاحتفاظ بالمخزون + طول فترة الاحتفاظ بحسابات القبض (ويتم حسابه على أساس أن عدد أيام العام ٣٦٠ يوم، ويمكن حسابه على أساس أنه ٣٦٥ يوم) (Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز OPC.

(٥) **الخسارة loss**: ومن المحتمل أن يعكس اقتصاد الشركة الأساسي إذا تم الاعتراف به في الوقت المناسب، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا حققت الشركة خسارة خلال السنة،

وصفر في الحالات الأخرى (Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز .LOSS

(٦) نوع المراجع **auditor type**: حيث من المحتمل أن يكون لدى المراجع الموارد والقدرات لإنتاج عمليات مراجعه عالية الجودة وإجراء عمليات تدقيق بطريقة أكثر كفاءة وبالتالي الحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية في الوقت المناسب، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان المراجع أحد شركات المراجعة الأربعة الكبار Big4، وصفر في الحالات الأخرى (Abernathy et al., 2018; Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز AUD.

(٧) التغير في نمو المبيعات **change in sales growth**: ويرمز لهذا المتغير بالرمز SGRO، وتم قياسه من خلال المعادلة الآتية (Demerjian et al., 2013):

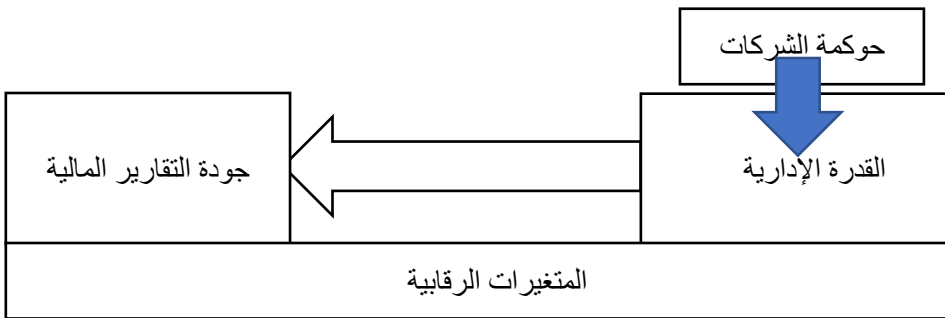
$$SGRO_{it} = \frac{\Delta Sale_{it}}{Sale_{it-1}} - \frac{\Delta Sale_{it-1}}{Sale_{it-2}} \quad (8)$$

(٨) العائد غير العادي **abnormal return**: وهو عبارة عن المتوسط السنوي للعائد غير العادي على سهم الشركة (Demerjian et al., 2013). ويرمز لهذا المتغير بالرمز ABN.

٤.٣ نماذج الدراسة:

يوضح شكل (١) العلاقة بين متغيرات الدراسة، والتي تمثل أساس بناء نموذجي الدراسة.

شكل (١) العلاقة بين متغيرات الدراسة:



وبناء على العلاقة بين متغيرات الدراسة الواردة في شكل (١)، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها فقد تم استخدام نموذج لاختبار كل فرض من فرضي الدراسة. ويتمثل كلا النموذجين في الآتي:

النموذج الأول: أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

يتم اختبار أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية من خلال النموذج الأول والذي يمكن توضيحه كما يلي (Demerjian et al., 2013؛ عبدالمجيد، ٢٠٢١):

$$FRQ_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 MAS_{it} + \alpha_2 FSize_{it} + \alpha_3 SVOL_{it} + \alpha_4 CVOL_{it} + \alpha_5 OPC_{it} + \alpha_6 LOSS_{it} + \alpha_7 AUD_{it} + \alpha_8 SGRO_{it} + \alpha_9 ABN_{it} + \varepsilon_{it} \quad (9)$$

ويرمز لمتغير جودة التقارير المالية بالرمز FRQ والذي يأخذ ثلاثة أشكال، نتيجة قياسه من خلال ثلاثة مقاييس، هي جودة حسابات الاستحقاق KOTH، ومتغير استمرارية الأرباح PE، ومتغير تمهيد الدخل INSM.

النموذج الثاني: أثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية:

يتم اختبار أثر حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية على جودة التقارير المالية من خلال إضافة متغير القدرة الإدارية معدلاً بحوكمة الشركات في النموذج الأول السابق، وذلك على النحو التالي:

$$FRQ_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 MAS_{it} + \alpha_2 CG_{it} + \alpha_3 MAS_{it} * CG_{it} + \alpha_4 FSize_{it} + \alpha_5 SVOL_{it} + \alpha_6 CVOL_{it} + \alpha_7 OPC_{it} + \alpha_8 LOSS_{it} + \alpha_9 AUD_{it} + \alpha_{10} SGRO_{it} + \alpha_{11} ABN_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (10)$$

حيث أن متغير CG يُشير إلى حوكمة الشركات، والذي يضم المتغيرين اللذين يمثلان خصائص مجلس الإدارة وهما حجم مجلس الإدارة B_Size، واستقلال مجلس الإدارة B_Ind، بالإضافة إلى المتغيرين اللذين يمثلان خصائص لجنة المراجعة وهما حجم لجنة المراجعة AC_Size، واستقلال لجنة المراجعة AC_Ind.

ويخصص جدول (٢) العلاقات المتوقعة للمتغيرات المستقلة والرقابية مع المتغير التابع:

جدول (٢) العلاقات المتوقعة للمتغيرات المستقلة والرقابية مع المتغير التابع:

اسم المتغير	رمز المتغير	العلاقة المتوقعة مع المتغير التابع
القدرة الإدارية	MAS	+
حجم الشركة	Fsize	+
التقلب في المبيعات	SVOL	-
التقلب في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	CVOL	-
دورة التشغيل	OPC	-

العلاقة المتوقعة مع المتغير التابع	رمز المتغير	اسم المتغير
-	LOSS	الخسارة
+	AUD	نوع المراجع
-/+	SGRO	التغير في نمو المبيعات
-/+	ABN	العائد غير العادي
-/+	CG	المؤشر المجمع لحكومة الشركات

٥. تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض:

يهدف هذا القسم إلى عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط)، ثم تحليل الانحدار بغرض اختبار فروض الدراسة. وقد استُخدم برنامج *stata* الإصدار ١٧ في إجراء التحليلات اللازمة.

وقد تضمنت بيانات متغيرات نموذج الدراسة قيماً شاذة *outliers*، أو قيماً متطرفة *extreme*، وتم التعامل مع هذه القيم باستخدام طريقة الوسط المبتور *trimmed mean*، فهي تعد أفضل الطرق في استبدال القيم الشاذة والمتطرفة، حيث يعاد ترتيب قيم المتغير الذي يوجد به قيم شاذة ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً، ثم يحذف أقل وأكبر قيمة، وبعد ذلك يتم حساب المتوسط للقيم المتبقية واستخدام هذا المتوسط ليحل محل القيم الشاذة والمتطرفة في قيم المتغير محل الدراسة (Aggarwal, 2015).

وبعد معالجة القيم الشاذة والمتطرفة في كل متغير من متغيرات الدراسة تم التأكد من توفر شروط نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي *normal distribution test*، واختبار الارتباط الخطي المتعدد *Multicollinearity*، واختبار اختلاف تباين الخطأ العشوائي *Heteroskedasticity*، واختبار الارتباط الذاتي *Autocorrelation*، واختبار استقرار السلاسل الزمنية *Time Series Stationary*. وبالنسبة لنماذج التقدير فقد تم استخدام أسلوب التأثيرات الثابتة بناء على اختبار *Hausman*^(١).

(١) *stata* command for Fixed Effect (Within) Estimators: *Xtreg, robust fe*.

٥.١ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح جدول (٣) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث يبين القسم (أ) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة، والقسم (ب) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة.

جدول (٣): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أ. الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة:

Variable	Mean	Median	Std. Dev.	Min.	Max.
MAS	.045	.077	.274	-1.018	1
KOTH	.121	.085	.155	0	1.801
PE	-.226	-.132	.807	-4.676	4.235
INSM	-.938	-.601	1.181	-9.247	-.009
FSize	14.48	14.32	1.656	9.857	21.373
SVOL	.108	.066	.148	0	1.932
CVOL	.058	.045	.057	0	.643
OPC	218.44	188.147	154.777	-284.374	997.722
SGRO	-.038	-.023	1.475	-24.705	30.856
ABN	0	0	.002	-.009	.034
CG	0	.034	1.261	-3.606	4.159
B_Size	8.217	8	1.528	3	15
B_Ind	48.741	44.442	17.302	0	100
AC_Size	3.405	3	.633	2	5
AC_Ind	.742	.75	.263	0	1

ب. الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة:

Variable	LOSS		AUD	
	Value	Freq. (Obs.)	Freq. (Obs.)	%
	1	320	980	57.14
	0	1558	735	42.86
	N	1878	1715	100.00

٥.١.١ الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة:

بالنسبة للإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة، فإنه من جدول (٣) القسم (أ)، يتضح أنه بالنسبة للمتغير المستقل، وهو متغير القدرة الإدارية MAS، فقد بلغ المتوسط الحسابي (٠,٠٤٥) والوسيط (٠,٠٧٧)، والانحراف المعياري (٠,٢٧٤)؛ وبناءً على المتوسط يتضح انخفاض مستوى

القدرة الإدارية لدى مفردات العينة في العموم، وبالنظر إلى المدى (-١٠١٨، ١)، فإنه يُشير إلى عدم تشتت مفردات العينة.

وبالنسبة لمقاييس جودة التقارير المالية، فإنه من جدول (٣) القسم (أ)، يتضح أنه بالنسبة لمتغير جودة حسابات الاستحقاق المقاسة KOTH، فقد بلغ المتوسط الحسابي على مستوى كافة مشاهدات العينة ككل (٠،١٢١)، والوسيط (٠،٠٨٥)، والانحراف المعياري (٠،١٥٥)، وبالتالي نستنتج أن متغير جودة حسابات الاستحقاق متغير غير متجانس في مشاهدات عينة الدراسة، وأن الظاهرة قد تكون غير متماثلة في السوق السعودي نظرًا لارتفاع الانحراف المعياري عن المتوسط. وبالنظر إلى المدى (صفر، ١،٨٠١) يتضح تقارب قيم جودة حسابات الاستحقاق. وبناءً على قيمة المتوسط يمكن القول في العموم أن هناك توافر نسبي لجودة التقارير المالية على مستوى العينة.

وبالنسبة لمتغير استمرارية الأرباح PE، فإنه من جدول (٣) القسم (أ)، يتضح أن المتوسط الحسابي قد بلغ (-٠،٢٢٦)، والوسيط (-٠،١٣٢)، والانحراف المعياري (٠،٨٠٧). ومن خلال المدى (-٤،٦٧٦، ٤،٢٣٥) يتضح تشتت قيم استمرارية الأرباح، وبالنظر إلى المتوسط يتضح أيضًا انخفاض مستوى استمرارية الأرباح في العموم على مستوى العينة.

وبالنسبة لمتغير تمهيد الدخل INSM، فإنه من جدول (٣) القسم (أ)، يتضح أن المتوسط الحسابي قد بلغ (-٠،٩٣٨)، والوسيط (-٠،٦٠١)، والانحراف المعياري (١،١٨١). ويتضح من خلال المدى (-٩،٢٤٧، ٠،٠٠٩) على التوالي، تشتت قيم تمهيد الدخل، وبالنظر إلى قيمة المتوسط يتضح انخفاض مستوى تمهيد الدخل في العموم، الأمر الذي يوحي بارتفاع جودة التقارير المالية.

أما بالنسبة لمتغير حوكمة الشركات CG، فإنه من جدول (٣) القسم (أ)، يتضح أن المتوسط الحسابي قد بلغ (صفر)، والوسيط (٠،٠٣٤)، والانحراف المعياري (١،٢٦١)؛ وبناءً على المتوسط يتضح انخفاض مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في العموم لدى مفردات العينة. وبالنظر إلى المدى (-٣،٦٠٦، ٤،١٥٩) على التوالي، وهو الأمر الذي يُشير إلى تشتت مفردات العينة.

٥.١.٢ الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة:

أما بالنسبة للإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة، فإنه من جدول (٣) القسم (ب)، يتضح أنه بالنسبة لمتغير الخسارة، فإن هناك ١٧٪ من إجمالي مشاهدات العينة لشركات حققت خسارة

خلال الفترة محل الدراسة، بينما هناك ٨٣٪ من إجمالي مشاهدات العينة لشركات لم تحقق خسارة، وهو ما يشير إلى اتجاه اقتصاد غالبية الشركات في بيئة الأعمال السعودية إلى تحقيق ربح. وبالنسبة لمتغير نوع المراجع، فإنه من جدول (٣) القسم (ب)، يتضح أن هناك ٥٧,١٤٪ من إجمالي مشاهدات العينة لشركات تُراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4 خلال الفترة محل الدراسة، بينما هناك ٤٢,٨٦٪ من إجمالي مشاهدات العينة لشركات لم تُراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4، وهو ما يشير إلى أن أغلب الشركات في بيئة الأعمال السعودية يتم مراجعتها من جانب مكاتب المراجعة الكبيرة.

٥.٢ التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط):

يوضح جدول (٤) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

جدول (٤): مصفوفة الارتباط المتعدد (بيرسون) بين متغيرات الدراسة:

Variables	KOTH	PE	INSM	Lag.KOTH	Lag.PE	Lag.INSM
KOTH	1.000					
PE	0.067**	1.000				
INSM	0.003	-0.019	1.000			
L.KOTH	0.868***	0.079***	-0.004	1.000		
L.PE	0.061**	0.263***	-0.047*	0.064**	1.000	
L.INSM	0.026	-0.039	0.647***	0.037	-0.018	1.000
L.MAS	-0.100***	-0.017	0.137***	-0.077***	0.034	0.131***
L.CG	0.138***	0.081***	-0.027	0.129***	0.044	-0.042
L.MAS*CG	-0.022	0.008	0.004	-0.009	-0.014	0.032
L.FSize	-0.221***	-0.059**	0.120***	-0.209***	-0.043	0.128***
L.SVOL	0.619***	0.001	0.099***	0.641***	-0.003	0.104***
L.CVOL	0.395***	0.019	0.209***	0.460***	-0.009	0.283***
L.OPC	0.038	-0.018	-0.001	0.033	-0.038	0.002
L.LOSS	0.099***	0.050*	-0.199***	0.091***	-0.022	-0.196***
L.AUD	-0.103***	-0.030	0.121***	-0.088***	-0.002	0.134***
L.SGRO	0.022	0.008	-0.031	-0.015	-0.034	0.080***
L.ABN	-0.043	0.035	0.079***	-0.034	0.042	0.063**

تابع جدول (٤): مصفوفة الارتباط المتعدد (بيرسون) بين متغيرات الدراسة:

Variables	MAS	CG	MAS*CG	FSize	SVOL	CVOL
L.MAS	1.000					
L.CG	-0.280***	1.000				
L.MAS*CG	-0.017	0.010	1.000			
L.FSize	0.374***	-0.495***	-0.097***	1.000		
L.SVOL	0.028	0.109***	0.076***	-0.195***	1.000	
L.CVOL	0.041	0.122***	0.006	-0.182***	0.356***	1.000
L.OPC	-0.179***	0.128***	0.044	-0.103***	-0.113***	-0.011
L.LOSS	-0.269***	0.099***	-0.113***	-0.090***	-0.035	-0.009
L.AUD	0.191***	-0.287***	0.033	0.384***	-0.008	-0.039
L.SGRO	-0.002	0.008	0.011	-0.024	-0.020	-0.037
L.ABN	0.159***	-0.049*	-0.039	0.120***	0.010	0.006

تابع جدول (٤): مصفوفة الارتباط المتعدد (بيرسون) بين متغيرات الدراسة:

Variables	OPC	LOSS	AUD	SGRO	ABN
L.OPC	1.000				
L.LOSS	0.150***	1.000			
L.AUD	-0.195***	-0.125***	1.000		
L.SGRO	0.078***	-0.002	-0.004	1.000	
L.ABN	-0.136***	-0.161***	0.126***	0.015	1.000

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

ويتضح من جدول (٤) أنه بالنسبة لمتغير جودة حسابات الاستحقاق KOTH فإنه يوجد ارتباط طردي معنوي بين مستوى جودة حسابات الاستحقاق في الفترة الحالية ومستوى حسابات الاستحقاق في الفترة السابقة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٨٦٨) وذلك عند مستوى معنوية ١٪. كذلك يوجد ارتباط عكسي معنوي بين جودة حسابات الاستحقاق KOTH والقدرة الإدارية MAS، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠.١٠٠) وذلك عند مستوى معنوية ١٪، أي أنه بزيادة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين قد تنخفض ممارسات إدارة الأرباح عن طريق تخفيض حسابات الاستحقاق الاختيارية؛ وهو ما يدل على أنه مع زيادة القدرة الإدارية تزداد جودة التقارير المالية. كما يوجد ارتباط طردي معنوي بين جودة حسابات الاستحقاق KOTH وحوكمة الشركات CG، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.١٣٨) وذلك عند مستوى معنوية ١٪، أي أنه مع زيادة تطبيق آليات حوكمة الشركات قد تزداد ممارسات إدارة الأرباح عن طريق زيادة حسابات الاستحقاق الاختيارية؛ وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية.

كما يتضح من جدول (٤) أيضًا أنه بالنسبة لمتغير استمرارية الأرباح PE، فإنه يوجد ارتباط طردي معنوي بين مستوى استمرارية الأرباح PE في الفترة الحالية ومستوى استمرارية الأرباح PE في الفترة السابقة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٢٦٣) وذلك عند مستوى معنوية ١٪. في حين أنه لا يوجد ارتباط معنوي بين استمرارية الأرباح PE وبين القدرة الإدارية MAS، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٠١٧) وذلك عند مستوى معنوية ١٪، إلا أنه يوجد ارتباط طردي معنوي بين مستوى استمرارية الأرباح PE وحوكمة الشركات CG، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٠٨١) وذلك عند مستوى معنوية ١٪، أي أنه مع زيادة تطبيق آليات حوكمة الشركات قد تزداد استمرارية الأرباح؛ وبالتالي تزداد جودة التقارير المالية.

كما يتضح من جدول (٤) أيضًا أنه بالنسبة لمتغير تمهيد الدخل INSM يوجد ارتباط طردي معنوي بين مستوى تمهيد الدخل INSM في الفترة الحالية ومستوى تمهيد الدخل INSM في الفترة السابقة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٦٤٧) وذلك عند مستوى معنوية ١٪. كما يوجد ارتباط طردي معنوي بين تمهيد الدخل INSM والقدرة الإدارية MAS، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.١٣٧) وذلك عند مستوى معنوية ١٪، أي أنه بزيادة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين قد تزداد ممارسات تمهيد الدخل؛ وهو ما يوحي بأنه مع زيادة القدرة الإدارية تتخفص جودة التقارير المالية. لا يوجد ارتباط معنوي بين تمهيد الدخل INSM وحوكمة الشركات CG حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٠٢٧).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تحليل الارتباط يعبر عن اتجاه العلاقة وقوة العلاقة بين متغيرين، ولكنه لا يحدد أيهما يتغير وفقًا للآخر؛ أي أنه لا يمكن القول بناءً على تحليل الارتباط أن التغير الناتج في متغير جودة التقارير المالية ناشئ عن التغير في متغير القدرة الإدارية. كما أن تحليل الارتباط الخطي البسيط هو تحليل أحادي المتغيرات؛ أي أن العلاقات السابقة بين كل متغيرين فقط دون الأخذ في الحسبان أي آثار لمتغيرات أخرى. لذلك قد تختلف نتائج تحليل الارتباط الخطي البسيط عن نتائج تحليلات نموذج التأثيرات الثابتة، لأن هذا التحليل الأول أحادي المتغيرات كما أنه لا يأخذ في الحسبان أثر الاختلاف بين مفردات العينة.

كما يتضح من جدول (٤) أيضًا علاقات المتغيرات الرقابية مع كل من المتغير المستقل وهو القدرة الإدارية، ومع المقاييس الثلاثة المستخدمة لقياس المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى العلاقات بين المتغيرات الرقابية وبعضها البعض، وكذلك معنوية هذه العلاقات.

٥.٣ تحليل الانحدار واختبار فروض الدراسة:

يهدف هذا القسم إلى بيان نتائج تحليل الانحدار لنموذجي الدراسة التطبيقية بغرض اختبار فروض الدراسة.

٥.٣.١ اختبار الفرض الأول للدراسة: أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

ينص الفرض الأول للدراسة على أنه "تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية". ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم صياغة النموذج العام للعلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، كالتالي:

$$FRQ_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 MAS_{it} + \alpha_2 FSize_{it} + \alpha_3 SVOL_{it} + \alpha_4 CVOL_{it} + \alpha_5 OPC_{it} + \alpha_6 LOSS_{it} + \alpha_7 AUD_{it} + \alpha_8 SGRO_{it} + \alpha_9 ABN_{it} + \alpha_{10} Lag.FRQ_{it} + Firm\ Fixed\ Effect + \epsilon_{it}$$

ويتضمن هذا النموذج ثلاثة أشكال لأن متغير جودة التقارير المالية FRQ تم قياسه بثلاثة مقاييس هي متغير جودة حسابات الاستحقاق KOTH، ومتغير استمرارية الأرباح PE، ومتغير تمهيد الدخل INSM. ويوضح جدول (٥) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخاصة بالفرض الأول للدراسة.

جدول (٥): نتائج اختبار نموذج الانحدار بطريقة التأثيرات الثابتة الخاصة بالفرض الأول للدراسة:

Model	Dependent Variable					
	(1) KOTH		(2) PE		(3) INSM	
	Coef.	t	Coef.	t	Coef.	t
_cons	0.005	(0.04)	3.362	(2.74)***	3.397	(1.95)*
MAS	-0.021	(0.89)	0.289	(2.37)**	-0.003	(0.02)
FSize	0.001	(0.18)	-0.241	(2.92)***	-0.261	(2.21)**
SVOL	0.038	(1.18)	-0.209	(0.58)	0.517	(1.17)
CVOL	0.125	(1.94)*	0.699	(1.12)	0.782	(1.35)
OPC	0.000	(0.76)	-0.000	(0.88)	-0.001	(1.74)*
LOSS	-0.002	(0.28)	0.030	(0.41)	-0.192	(2.36)**
AUD	-0.010	(1.52)	-0.065	(0.99)	0.012	(0.13)
SGRO	0.004	(1.87)*	0.023	(1.49)	0.008	(0.63)
ABN	-0.918	(1.01)	11.304	(0.99)	-9.536	(0.55)
Lag.KOTH	0.630	(14.67)***				
Lag.PE			0.070	(2.28)**		

Model	Dependent Variable					
	(1) KOTH		(2) PE		(3) INSM	
	Coef.	t	Coef.	t	Coef.	t
Lag. INSM					0.471	(9.10)***
F-test	67.21		3.13		17.61	
Prob > F	0.0000		0.0014		0.0000	
R ²	0.47		0.64		0.56	

ملحوظة: ***, **, * مستوى المعنوية الإحصائية ٠.١٪، ١٪، ٥٪ على التوالي.

ويمكن التعليق على النتائج الواردة في جدول (٥) من حيث معنوية نموذج الانحدار المستخدم، ومعنوية العلاقات بين المتغير المستقل (القدرة الإدارية) والمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المالية، وذلك على النحو التالي:

(١) معنوية نموذج الانحدار المستخدم:

يتضح من جدول (٥) ما يلي:

- من خلال قيمة F-test ومستوى معنوية (Prob > F) لكل نموذج يتضح معنوية كل نموذج من النماذج الستة السابقة عند مستوى معنوية ١٪، وهو ما يشير إلى وجود علاقة في المجمل بين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية في كل نموذج، وبالتالي إمكانية الاعتماد على النموذج ككل.

- تشير قيمة معامل التحديد R² إلى نسبة التغير (نسبة التفسير) في المتغير التابع (جودة التقارير المالية) نتيجة المتغيرات المستقلة في كل نموذج، والتي بلغت في النماذج الثلاثة ٤٧٪، ٦٤٪، ٥٦٪ على التوالي، وباقي النسبة قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات تفسيرية (مستقلة) أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

- كل مقياس من مقاييس جودة التقارير المالية FRQ في الفترة الحالية (كمتغير تابع) يتأثر بشكل طردي بمستواه في الفترة السابقة (كمتغير مستقل)؛ حيث توجد علاقة طردية معنوية (عند مستوى معنوية ١٪) بين جودة حسابات الاستحقاق في السنة الحالية KOTH وجودة حسابات الاستحقاق في السنة السابقة Lag.KOTH في النموذج الأول. كما توجد علاقة طردية معنوية (عند مستوى معنوية ٥٪) بين استمرارية الأرباح في السنة الحالية PE واستمرارية الأرباح في السنة السابقة Lag.PE في النموذج الثاني. كما توجد علاقة طردية معنوية (عند مستوى معنوية ١٪) بين مستوى تمهيد الدخل في السنة الحالية INSM

ومستوى تمهيد الدخل في السنة السابقة Lag.INSM في النموذج الثالث. وبالتالي فإنه يمكن اعتبار ظاهرة جودة التقارير المالية ظاهرة ديناميكية تتأثر بنفسها.

(٢) معنوية العلاقات بين متغير القدرة الإدارية والمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المالية:

بالنسبة لمعنوية العلاقات بين المتغير المستقل وهو القدرة الإدارية والمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المالية، فإنه يتضح من جدول (٥) بالنسبة للعلاقة بين القدرة الإدارية MAS وجودة التقارير المالية FRQ، أنه لم تظهر علاقة معنوية إلا عند قياس جودة التقارير المالية باستخدام استمرارية الأرباح PE، حيث يوجد علاقة طردية معنوية (عند مستوى معنوية ٥٪) بين القدرة الإدارية MAS واستمرارية الأرباح PE، أي أنه مع زيادة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تزداد جودة التقارير المالية عن طريق زيادة استمرارية الأرباح.

أما فيما يخص أثر القدرة الإدارية MAS على جودة التقارير المالية FRQ المقاسة بجودة حسابات الاستحقاق KOTH، فقد كانت العلاقة عكسية وغير معنوية، وعلى ذلك فقد أدت القدرة الإدارية إلى انخفاض جودة التقارير المالية المقاسة بجودة حسابات الاستحقاق، إلا أن هذا الأثر كان غير معنويًا.

وفيما يخص أثر القدرة الإدارية MAS على جودة التقارير المالية FRQ المقاسة بتمهيد الدخل، فقد كانت العلاقة عكسية ولكنها غير معنوية.

وبذلك يتضح أن العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية لم تكن في اتجاه واحد في ظل المقاييس المختلفة لجودة التقارير المالية. ومع التركيز على العلاقة التي كانت معنوية، يمكن القول أن ارتفاع القدرة الإدارية يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية من خلال زيادة استمرارية الأرباح. وعليه يمكن قبول الفرض الأول للدراسة جزئيًا وذلك فيما يتعلق بأثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، حيث كان هذا الأثر إيجابيًا ومعنويًا عند قياس جودة التقارير المالية باستخدام استمرارية الأرباح.

٥.٣.٢ اختبار الفرض الثاني للدراسة: أثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية:

ينص الفرض الثاني للدراسة على أنه "تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين معدلة بحوكمة الشركات تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية". ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث يتم اختبار ما إذا كان تطبيق حوكمة الشركات، كمتغير مُعدل أو محفز للقدرة الإدارية، من شأنه أن يُحسن من العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، وما مقدار هذا التحسين إن وُجد، أو بمعنى آخر هل يُعدل تطبيق حوكمة الشركات من الأثر الذي تُحدثه القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية؟

ويتم الحكم على كون متغير ما يُعدل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال النظر إلى التغير في قيمة معامل التحديد R^2 بعد إضافة المتغير التفاعلي، وهل هذا التغير ذو دلالة إحصائية أم لا؟ وهو ما يُستدل عليه من مستوى معنوية T-test، فإذا كان مستوى المعنوية Sig أقل من (٠.٠٥)؛ فإن هذا يعني أن التأثير معنوي، أما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠.٠٥)؛ فذلك يعني أن التأثير غير معنوي. وكذلك من خلال النظر إلى مستوى المعنوية للمتغير التفاعلي (المتغير المستقل*المتغير المحفز)، فإذا كان مستوى المعنوية Sig أقل من (٠.٠٥)؛ فإن هذا يعني أن التأثير معنوي، أما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠.٠٥)؛ فذلك يعني أن التأثير غير معنوي.

وقد تم صياغة النموذج العام للعلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية في ظل وجود حوكمة الشركات كمتغير مُعدل أو محفز للقدرة الإدارية، على النحو التالي:

$$FRQ_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 MAS_{it} + \alpha_2 CG_{it} + \alpha_3 MAS * CG_{it} + \alpha_4 FSize_{it} + \alpha_5 SVOL_{it} + \alpha_6 CVOL_{it} + \alpha_7 OPC_{it} + \alpha_8 LOSS_{it} + \alpha_9 AUD_{it} + \alpha_{10} SGRO_{it} + \alpha_{11} ABN_{it} + \alpha_{12} Lag.FRQ_{it} + Firm\ Fixed\ Effect + \varepsilon_{it}$$

ويضمن هذا النموذج ثلاثة أشكال لأن متغير جودة التقارير المالية FRQ تم قياسه بثلاثة مقاييس هي متغير جودة حسابات الاستحقاق KOTH، ومتغير استمرارية الأرباح PE، ومتغير تمهيد الدخل INSM. ويوضح جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية.

جدول (٦): نتائج اختبار نموذج الانحدار الثاني بطريقة التأثيرات الثابتة الخاص بالفرض الثالث للدراسة:

Model	Dependent Variable					
	(1) KOTH		(2) PE		(3) INSM	
	Coef.	t	Coef.	t	Coef.	t
_cons	0.009	(0.07)	3.198	(2.62)**	3.407	(1.97)*
MAS	-0.022	(0.92)	0.318	(2.54)**	0.006	(0.03)
FSize	0.001	(0.15)	-0.230	(2.81)***	-0.261	(2.23)**
SVOL	0.037	(1.20)	-0.210	(0.59)	0.519	(1.18)
CVOL	0.108	(1.74)*	0.672	(1.08)	0.788	(1.35)
OPC	0.000	(0.63)	-0.000	(0.58)	-0.000	(1.64)
LOSS	-0.002	(0.30)	0.026	(0.36)	-0.194	(2.37)**
AUD	-0.011	(1.60)	-0.069	(1.01)	0.013	(0.15)
SGRO	0.005	(1.86)*	0.028	(1.79)*	0.008	(0.69)
ABN	-0.854	(0.90)	16.096	(1.38)	-8.527	(0.48)
Lag.KOTH	0.641	(15.95)***				
Lag.PE			0.068	(2.16)**		
Lag.INSM					0.471	(9.16)***
CG	-0.002	(0.71)	0.064	(1.65)	0.017	(0.41)
MAS*CG	-0.011	(1.10)	-0.024	(0.28)	0.022	(0.16)
F-test	67.01		3.10		15.31	
Prob > F	0.0000		0.0007		0.0000	
R ²	0.48		0.65		0.56	

ملحوظة: ***, **, * مستوى المعنوية الإحصائية ٠.١٪، ١٪، ٥٪ على التوالي.

ويمكن التعليق على النتائج الواردة في جدول (٦) من حيث معنوية نموذج الانحدار المستخدم، ومعنوية العلاقات بين المتغير المستقل وهو القدرة الإدارية والمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المالية، وذلك على النحو التالي:

(١) بالنسبة لمعنوية نموذج الانحدار المستخدم:

يتضح من جدول (٦) ما يلي:

- من خلال قيمة F-test ومستوى معنوية (Prob > F) لكل نموذج يتضح معنوية كل نموذج من النماذج الستة السابقة عند مستوى معنوية ١٪، وهو ما يشير إلى وجود علاقة في المجلد بين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية في كل نموذج، وبالتالي إمكانية الاعتماد على النموذج ككل.

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 في النماذج الثلاثة ٤٨٪، ٦٥٪، ٥٦٪ على التوالي، وباقي النسبة قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات تفسيرية (مستقلة) أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج. وقد كانت هذه القيم في حالة عدم تعديل متغير القدرة الإدارية بحوكمة الشركات ٤٧٪، ٦٤٪، ٥٦٪ على التوالي، والتي لا تختلف كثيرًا عما هي عليه بعد إدخال متغير حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية.

- كل مقياس من مقاييس جودة التقارير المالية FRQ في الفترة الحالية (كمتغير تابع) يتأثر بشكل طردي بمستواه في الفترة السابقة (كمتغير مستقل)؛ وذلك بنفس الشكل الذي تم اتباعه في النموذج الأول. وبالتالي فإنه يمكن اعتبار ظاهرة جودة التقارير المالية ظاهرة ديناميكية تتأثر بنفسها.

(٢) بالنسبة لمعنوية العلاقات بين متغير القدرة الإدارية والمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المالية:

بالنسبة لمعنوية العلاقات بين المتغير المستقل وهو القدرة الإدارية والمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المالية، فإنه يتضح من جدول (٦) بالنسبة للعلاقة بين القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات MAS*CG وجودة التقارير المالية FRQ، أنه لم تظهر علاقة معنوية إلا عند قياس جودة التقارير المالية باستخدام استمرارية الأرباح PE، حيث يوجد علاقة طردية معنوية (عند مستوى معنوية ٥٪) بين القدرة الإدارية MAS واستمرارية الأرباح PE، أي أنه مع زيادة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين معدلة بحوكمة الشركات تزداد جودة التقارير المالية عن طريق زيادة استمرارية الأرباح.

أما فيما يخص أثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات MAS*CG على جودة التقارير المالية FRQ المقاسة بجودة حسابات الاستحقاق KOTH، فقد كانت العلاقة عكسية وغير معنوية، وعلى ذلك فقد أدت القدرة الإدارية في ظل إدخال متغير حوكمة الشركات إلى انخفاض جودة التقارير المالية المقاسة بجودة حسابات الاستحقاق، إلا أن هذا الأثر كان غير معنويًا.

وفيما يخص أثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات MAS*CG على جودة التقارير المالية FRQ المقاسة بتمهيد الدخل، فقد كانت العلاقة عكسية ولكنها غير معنوية، وعلى ذلك فقد أدت القدرة الإدارية في ظل إدخال متغير حوكمة الشركات إلى انخفاض جودة التقارير المالية المقاسة بتمهيد الدخل، إلا أن هذا الأثر كان غير معنويًا.

ويعني ذلك في المجلد أن متغير حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية لم يكن له تأثير مهم على العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية. كما يتضح أن العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية لم تكن في اتجاه واحد في ظل المقاييس المختلفة لجودة التقارير المالية، وفي ظل إدخال متغير حوكمة الشركات كمتغير معدل للقدرة الإدارية. وعلى ذلك يمكن رفض الفرض الثاني للدراسة، والقول بان حوكمة الشركات لم يكن لها تأثير واضح كمتغير معدل للقدرة الإدارية عند قياس تأثيرها على جودة التقارير المالية.

٦. مناقشة النتائج:

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد السابقة ما يلي:

٦.١ فيما يتعلق بالفرض الأول الخاص بأثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية:

لقد كان الفرض الأول للدراسة يتعلق بأثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقارير المالية، والتي تم قياسها من خلال جودة حسابات الاستحقاق، واستمرارية الأرباح، وتمهيد الدخل. وقد تم قبول هذا الفرض جزئياً، حيث تبين وجود تأثير إيجابي وجوهري للقدرة الإدارية على جودة التقارير المالية المقاسة باستخدام استمرارية الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات التي توصلت إلى أن القدرة الإدارية تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية والتي تم قياسها باستمرارية الأرباح مثل دراسة (Demerjian et al. (2013 ودراسة García-Meca & García-Sánchez (2018 ودراسة Hapsoro & Shufia (2018).

وتشير هذه النتيجة إلى سيادة نظرية التعاقد الفعال لدى المديرين التنفيذيين في الشركات السعودية من حيث تأثيرهم الإيجابي على جودة التقارير المالية المقاسة باستخدام استمرارية الأرباح. ويمكن تفسير ذلك أن ارتفاع القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين يزيد معه قدرة الأرباح الحالية على أن تعكس صورة واقعية عن الشركة وقدرتها التنبؤية بالأرباح في المستقبل، كما أنها تتسم بالاستقرار والاستدامة.

أما فيما يخص أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقارير المالية المقاسة بجودة حسابات الاستحقاق، فلم يكن هذا الأثر معنوياً، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع القدرة الإدارية يؤدي إلى انخفاض جودة حسابات الاستحقاق ولكن بشكل غير جوهري. وتختلف هذه

النتيجة مع نتيجة دراسة (Demerjian et al. (2013) ودراسة إبراهيم (٢٠١٧) ودراسة عبدالمجيد (٢٠٢١).

ويشير ذلك إلى سيادة نظرية استخرج الإيجار والتي تنظر إلى محدودية تأثير المديرين التنفيذيين على نتائج أعمال الشركة، والذي يجعل من خصائص وصفات المديرين دورًا محدودًا جدًا، بسبب انخفاض تجانسهم وتفاعلهم بشكل مختلف مع اللوائح والحوافز المحيطة. كما أنه في ظل هذه النظرية فإن أداء الشركة يعود في جزء منه إلى خصائص الشركة نفسها، والعوامل الاقتصادية المحيطة بها أكثر من القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين؛ بالتالي ربما ترجع العلاقة هنا إلى تأثير خصائص الشركة الأساسية على مقياس جودة حسابات الاستحقاق، الأمر الذي قد لا يمكن معه القول أن للقدرة الإدارية تأثير على تحسين جودة حسابات الاستحقاق.

أما فيما يخص أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقارير المالية المقاسة بتمهيد الدخل، فلم يكن هذا الأثر معنويًا أيضًا، ما يشير إلى أن ارتفاع القدرة الإدارية يؤدي انخفاض عمليات أو ممارسات تمهيد الدخل في الشركة ولكن بشكل غير جوهري. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Baik et al. (2020) ودراسة (Demerjian et al. (2020) ودراسة إبراهيم (٢٠١٧) ودراسة عيسى وحشاد (٢٠٢١).

ويشير ذلك إلى أن اختلاف المتغيرات الرقابية في الدراسات السابقة عنها في الدراسة الحالية، والفترة الزمنية وبيئة التطبيق قد تكون سببًا في اختلاف النتائج. وقد يكون الاختلاف الأساسي بسبب سيادة نظرية التعاقد الفعال في الشركات السعودية والذي يمنح المديرين التنفيذيين من ممارسة تمهيد الدخل، بسبب قدرتهم العالية وخبرتهم في استخدام موارد الشركة المتاحة بمهارة عالية، وعدم استغلالها لمصحتهم الشخصية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تعمل على تحسين جودة التقارير المالية من خلال استمرارية الأرباح، مما يعني قدرة المديرين التنفيذيين على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح في المستقبل مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. في المقابل لم يكن للمديرين التنفيذيين تأثير جوهري على تحسين جودة حسابات الاستحقاق وتمهيد الدخل. وقد يرجع السبب في اختلاف نتائج الدراسة الحالية المطبقة على البيئة السعودية إلى اختلاف تصميم الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المطبقة في عدة دول أجنبية وعربية وحتى المطبقة في البيئة السعودية، من حيث قياس متغيرات الدراسة والفترة الزمنية

التي تم التطبيق عليها وكذلك بيئة التطبيق وحجم العينة في كل دراسة. وعلاوة على ذلك، قد يكون التناقض في النتائج بسبب الظروف الاقتصادية للملكة العربية السعودية وطريقة اختيار وتعيين ومنح الحوافز للمديرين التنفيذيين.

٦.٢ فيما يتعلق بالفرض الثاني الخاص بأثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية:

لقد كان الفرض الثاني للدراسة يتعلق بأثر القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال المتغير الشامل لحوكمة الشركات، والذي تضمن حجم واستقلالية كلا من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. ولقد تم رفض هذا الفرض كلياً لعدم معنويته، مع جودة التقارير المالية.

ويشير ذلك إلى أن القدرة الإدارية المعدلة بالمتغير الشامل لحوكمة الشركات قد أثرت على جودة التقارير المالية، ولكن بشكل غير جوهري. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة Romadhon & Kusuma (2020) ودراسة Setin et al. (2018).

ويمكن تفسير هذا النتيجة بأن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين يكون لها دوراً أكثر أهمية في الشركات التي لديها حوكمة ضعيفة، مقارنة بالشركات التي يكون فيها حوكمة قوية، بالتالي يكون دور القدرة الإدارية كآلية مراقبة بديلة وفعالة عندما تكون آليات حوكمة الشركات ضعيفة. كما يمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً بأن تجميع متغيرات حوكمة الشركات في متغير واحد شامل قد يكون له دور في عدم ظهور أثر معنوي للقدرة الإدارية المعدلة بهذا المتغير الشامل لحوكمة الشركات عند تحديد مدى تأثيرها على الجوانب المختلفة لجودة التقارير المالية.

كما يمكن تفسير ذلك أيضاً بأن تصميم الدراسة الحالية مختلف عن الدراسات السابقة، على سبيل المثال في دراسة Setin et al. (2018) تم فقط استخدام لجنة المراجعة كمتغير معدل لاختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح، في حين استخدمت دراسة Romadhon & Kusuma (2020) عدة آليات لحوكمة الشركات متمثلة في حجم لجنة المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وجودة المراجعة، وتركز الملكية، لاختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح.

٧. نتائج وتوصيات الدراسة والدراسات المستقبلية:

٧.١ نتائج الدراسة:

يمكن تقسيم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى عدة جوانب على النحو التالي:

٧.١.١ العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية:

فيما يخص العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى النتائج

الآتية:

١. يوجد علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وجودة التقارير المالية مقاسة باستمرارية الأرباح، حيث كانت العلاقة طردية ومعنوية.
٢. يوجد علاقة سلبية ضعيفة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وجودة التقارير المالية مقاسة بجودة حسابات الاستحقاق، فقد كانت العلاقة عكسية وغير معنوية.
٣. يوجد علاقة سلبية ضعيفة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وجودة التقارير المالية مقاسة بتمهيد الدخل، فقد كانت العلاقة عكسية وغير معنوية.

٧.١.٢ العلاقة بين القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية:

فيما يخص العلاقة بين القدرة الإدارية معدلة بحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين معدلة بحوكمة الشركات لم يكن لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية على أي مقياس من المقاييس الثلاثة لجودة التقارير المالية، حيث كانت العلاقة عكسية وغير معنوية مع حسابات الاستحقاق واستمرارية الأرباح، بينما كانت طردية وغير معنوية مع تمهيد الدخل، وبالتالي لم يكن للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين كمتغير معدل بحوكمة الشركات تأثير مهم على جودة التقارير المالية.

٧.١.٣ النظريات التي تحكم العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية:

فيما يخص النظريات التي تحكم العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، فإنه

يمكن من خلال النتائج السابقة استنتاج النتيجتين الرئيسيتين التاليتين:

١. سيادة نظرية التعاقد الفعال في الشركات السعودية والتي تظهر أهمية المديرين التنفيذيين في تحسين جودة التقارير المالية من خلال استمرارية الأرباح وامتناعهم من ممارسة تمهيد الدخل.

٢. هيمنة نظرية استخراج الإيجار على المديرين التنفيذيين في الشركات السعودية، مع وجود دور محدود جداً لخصائصهم في التأثير على جودة التقارير المالية من خلال حسابات الاستحقاق.

٧.٢ توصيات الدراسة:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن التوصية بما يلي:
١. على الشركات الاهتمام بتوافر خصائص القدرة الإدارية العالية عند اختيار المديرين التنفيذيين، باعتبار أنهم يمثلون ركناً هاماً من رأس المال البشري في الشركة، ولأنهم يؤثرون بشكل مباشر على جودة التقارير المالية.
 ٢. ضرورة الاهتمام بزيادة جودة التقارير المالية في الشركات السعودية للحد من تصرفات المديرين التنفيذيين الانتهازية من خلال اختيار سياسات محاسبية لمصلحتهم الشخصية .
 ٣. ضرورة تحفيز الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات بشكل سليم وفعال، وتحفيزهم بتطبيق أحكام لائحة حوكمة الشركات الإرشادية والإلزامية على حدٍ سواء، لزيادة مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات، لما لذلك من تأثير إيجابي على زيادة جودة التقارير المالية.
 ٤. ضرورة وضع ضوابط ولوائح لحماية المساهمين عندما تكون آليات حوكمة الشركات ضعيفة لمراقبة السلوك الإداري ومنعهم من التصرف بشكل انتهازي..
 ٥. ضرورة تضمين مستوى جودة التقارير المالية في عمليات تقييم أداء المديرين التنفيذيين.

٧.٣ القيود على الدراسة واقتراح دراسات مستقبلية:

في ضوء حدود ونتائج الدراسة فإنه يمكن التوصية بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في المجالات التالية:

١. ركزت الدراسة الحالية على أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، باعتبارها أحد جوانب جودة الإفصاح المحاسبي، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تدرس هذا الأثر على جوانب أخرى من جوانب جودة الإفصاح المحاسبي، مثل جودة بيئة المعلومات والتوقيت المناسب والتحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى بعض الجوانب
٢. ركزت الدراسة الحالية على أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تدرس هذا الأثر على جوانب أخرى، مثل الاحتفاظ بالنقدية، والتجنب الضريبي، وخطر انهيار سعر سهم الشركة، والإفصاح المحاسبي الاجتماعي، والإفصاح

- الاختياري، وأتعاب المراجعة، وتعديلات القوائم المالية، وتنبؤات المحللين الماليين وتغطيتهم، وكفاءة عقود المديونية، وتكلفة رأس المال والقيمة السوقية، واستدامة الأرباح، والقيمة الملائمة، والتصنيف الائتماني للشركة، وسياسات التوزيعات النقدية، والنقص في قيمة الشهرة، وفعالية الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي، وتأخير إعلان الأرباح.
٣. اعتمدت الدراسة الحالية في قياس جودة التقارير المالية على ثلاثة مقاييس، ويمكن للدراسات المستقبلية استخدام مقاييس أخرى بخلاف تلك التي تم استخدامها، مثل تعديل أو إعادة صياغة القوائم المالية restatement.
٤. قامت الدراسة الحالية بتجميع متغيرات حوكمة الشركات في متغير واحد عند دراسة تأثير القدرة الإدارية كمتغير مُعدّل بحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، ويمكن للدراسات المستقبلية دراسة أثر خصائص كل آلية على حدة كمتغير معدل للقدرة الإدارية.
٥. اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من المتغيرات الرقابية في النماذج التطبيقية في ضوء نتائج الدراسات السابقة، ويمكن أن تختلف الدراسات المستقبلية عند تغيير هذه المتغيرات أو قياسها بشكل مختلف عما تم اتباعه في الدراسة الحالية.
٦. يمكن للدراسات المستقبلية دراسة أثر خصائص آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، خلال الفترة السابقة قبل صدور لائحة حوكمة الشركات السعودية الجديدة الإلزامية في ٢٠١٧م مقارنة بالفترة التالية لإصدار هذه اللائحة.
٧. استخدمت الدراسة الحالية متغير حوكمة الشركات باعتباره متغير معدل للقدرة الإدارية عند دراسة تأثيرها على جودة التقارير المالية، ويمكن استخدام متغيرات معدله أخرى بديلة مثل التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS في السعودية ابتداء من العام ٢٠١٧م.
٨. قامت الدراسة الحالية بالتطبيق على بيانات الشركات السعودية غير المالية، ويمكن أن تختلف النتائج عند التطبيق على بيانات الشركات السعودية المالية مثل البنوك وشركات التأمين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، السعيد مبروك. (٢٠١٩). الحوكمة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية. مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية.
- إبراهيم، إيهاب عبد الفتاح. (٢٠١٧). قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- إبراهيم، علاء الدين توفيق. (٢٠٠٩). دراسة العالقة بين آليات حوكمة الشركات ونطاق الإفصاح الاختياري للقرارات المالية المنشورة - دراسة نظرية وميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة طنطا.
- أحمد، عماد محمد رياض. (٢٠٢٠). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي. الفكر المحاسبي، ٢٤ (٤)، ١ - ٥١.
- <http://search.mandumah.com/Record/1089874>
- بافقير، سالم محمد. (٢٠٠٩). دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في ضبط إدارة الأرباح، جمعية إدارة الأعمال العربية- إدارة الأعمال، (١٢٥)، ٤٢-٤٧.
- بوسنة، حمزة. (٢٠١٨). أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC-٤٠) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مجلة المالية وحوكمة الشركات، (٢)٢.
- البشير، زيدي؛ سعيد، يحيى. (٢٠١٦). جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، (٢)٩، ١-١٥.
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23093>
- الحربي، آلاء واصل. (٢٠٢١). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٩ (٣).

- الحناوي، السيد محمود. (٢٠٢٠). أثر خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٤(٢)، ٢٣٣-٢٩٥. doi: 10.21608/aljalexu.2020.106070
- الجارحي، هاني عبده خليل حسانين، (٢٠١٣). إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية [رسالة دكتوراه]. كلية التجارة، جامعة السويس.
- الجبوري، مهدي عطية والناصر، اقداس حسين هادي. (٢٠١٦). أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، ١٩(١٧٤)، ٧٠-٩٠.
- سامي، مجدي محمد. (٢٠٠٩). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية: جامعة الإسكندرية - كلية التجارة، ٤٦ (٢).
- <http://search.mandumah.com/Record/351152>
- السمدوني، حماده فتح الله محمد، العجمي، هاله عبدالفتاح، و صالح، رضا إبراهيم عبدالقادر. (٢٠٢٠). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة كفر الشيخ، كفر الشيخ. <http://search.mandumah.com/Record/1093977>
- السيد، محمد صابر حمودة. (٢٠٢٠). تأثير الملكية الإدارية على العلاقة بين القدرة الإدارية واستدامة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة، ٢ (٣)، ١٣٣-٢٣٠. <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1106220>
- الشطناوي، حسن محمود. (٢٠١٨). أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية: الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا، مج ٢٦، ع ٣، ١٢٤، ١٥٠ - مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/930299>.

- الصايغ، عماد سعد محمد؛ وعبدالمجيد، حميده محمد (٢٠١٥). قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، ٣(١)، ١-٤٩. (يونيو).
- عبدالمجيد، حميده محمد. (٢٠٢١). قياس أثر القدرة الإدارية على جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات السعودية. الفكر المحاسبي. ٢٥ (١)، ٢٤٦-٢٨٧. doi: 10.21608/atasu.2021.160031.
- عبدالمجيد، حميده محمد. (٢٠١٧). قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح في الشركات السعودية. الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة بنها، ٣٨(٤).
- عبدالمجيد، حميده محمد. (٢٠٢٠). قياس أثر القدرة الإدارية على الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة، ٦١(١).
- عبد الملك، أحمد رجب. (٢٠١٢، يوليو). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، (١)، ١-٤٣.
- العزاوي، شفاء محمد علي، وجاسم، كاظم جواد. (٢٠١٧). تأثير الحوكمة في جودة الأداء. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ٩(١).
- عطية، أحمد محمد صلاح، إسماعيل، محمد فوزي محمد، و سمعان، أحمد محمد شاکر حسن. (٢٠٢٠). علاقة القدرة الإدارية بعدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة إمبريقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ٤٠ (٢)، ٢١٧-٢٥٠.
- <http://search.mandumah.com/Record/1185105>
- على محمد، أحمد أبو زيد. (٢٠١٩). أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح عبر الإنترنت - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٣(٢)، ١٨٥-٢٣٠. doi: 10.21608/aljalexu.2019.57042
- عيسى، عارف محمود كامل، وحشاد، طارق محمد عمر (٢٠٢١). قياس أثر القدرة الإدارية على المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل في بيئة الأعمال المصرية: دراسة عملية. المجلة

العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢)ج٢، ٣١٧-٣٧٠.

- المجبر، محمد فؤاد أحمد، وماضي، هشام كامل. (٢٠١٩). أثر خصائص اعضاء مجلس الادارة ولجنة تدقيق الحسابات على الافصاح عن رأس المال الفكري: دراسة حالة البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة.

- مليجي، مجدي. (٢٠١٩). قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ٣(٣)، ٢٩٣-٣٧٩.

- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٤). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة علي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. المجلة العملية التجارة والتمويل، ٣٤ (١)، ٢٤٥-٣٠٤.

- هيئة السوق المالية. (٢٠١٧). لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. www.cma.org.sa

- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (٢٠٢٢). المعايير الدولية للتقرير المالي، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المكملة للمعايير الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

- يوسف، حنان محمد إسماعيل. (٢٠٢١). الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وأتباع المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٢ (١)، ٨٣١-٨٩٢. doi:

10.21608/cfdj.2020.133020

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abernathy, J. L., Kubick, T. R., & Masli, A. (2018). Evidence on the relation between managerial ability and financial reporting timeliness. *International Journal of Auditing*, 22(2), 185-196. <https://doi.org/10.1111/ijau.12112>
- Afify, H. A. E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 56-86. <https://doi.org/10.1108/09675420910963397>
- Aggarwal, C. C. (2015). Outlier Analysis. In *Data Mining* (pp. 237-263): Springer International Publishing.
- Akbari, F., Salehi, M., & Vlashani, M. A. B. (2018). The effect of managerial ability on tax avoidance by classical and Bayesian econometrics in multilevel models. *International Journal of Emerging Markets*, 13(6), 1656-1678. <https://doi.org/10.1108/ijoem-09-2017-0367>
- Akhtaruddin, M., Hossain, M. A., Hossain, M., & Yao, L. (2009). Corporate governance and voluntary disclosure in corporate annual reports of Malaysian listed firms. *Journal of Applied Management Accounting Research*, 7(1), 1.
- Ali, A., Li, N., & Zhang, W. (2018). Asymmetric Disclosure of Bad Versus Good News Along CEO Career Stages. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3283825>
- Alnabsha, A., Abdou, H. A., Ntim, C. G., & Elamer, A. A. (2018). Corporate boards, ownership structures and corporate disclosures. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(1), 20-41. <https://doi.org/10.1108/jaar-01-2016-0001>
- Amran, A., Lee, S. P., & Devi, S. S. (2014). The Influence of Governance Structure and Strategic Corporate Social Responsibility Toward Sustainability Reporting Quality. *Business Strategy and the Environment*, 23(4), 217-235. <https://doi.org/10.1002/bse.1767>
- Andreou, P. C., Karasamani, I., Louca, C., & Ehrlich, D. (2017). The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment. *Journal of Business Research*, 79, 107-122. <https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2017.05.022>
- Anilov, A. E., & Ivashkovskaya, I. V. (2020). Do boards of directors affect CEO behavior? Evidence from payout decisions. *Journal of*

- Management and Governance, 24(4), 989-1017.
<https://doi.org/10.1007/s10997-019-09491-z>
- Baik, B., Brockman, P. A., Farber, D. B., & Lee, S. (2018). Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 33(4), 506-527.
<https://doi.org/10.1177/0148558x17742820>
 - Baik, B., Choi, S., & Farber, D. B. (2020). Managerial Ability and Income Smoothing. *The Accounting Review*, 95(4), 1-22.
<https://doi.org/10.2308/accr-52600>
 - Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). Some Models for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis. *Management Science*, 30(9), 1078-1092.
<https://doi.org/10.1287/mnsc.30.9.1078>
 - Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings¹. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 3-37.
[https://doi.org/10.1016/s0165-4101\(97\)00014-1](https://doi.org/10.1016/s0165-4101(97)00014-1)
 - Bédard, J., Chtourou, S. M., & Courteau, L. (2004). The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(2), 13-35.
 - Bellovwy, J. L., Don, E. & Michael, D. (2005). Earnings quality: It's time to measure and report. *The CPA Journal*, 32 - 37.
 - Berk, J. B., & Stanton, R. (2007). Managerial Ability, Compensation, and the Closed-End Fund Discount. *The Journal of Finance*, 62(2), 529-556. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.2007.01216.x>
 - Bertrand, M., & Schoar, A. (2003). Managing with Style: The Effect of Managers on Firm Policies. *The Quarterly Journal of Economics*, 118(4), 1169-1208. <https://doi.org/10.1162/003355303322552775>
 - Cerbioni, F., & Parbonetti, A. (2007). Exploring the Effects of Corporate Governance on Intellectual Capital Disclosure: An Analysis of European Biotechnology Companies. *European Accounting Review*, 16(4), 791-826. <https://doi.org/10.1080/09638180701707011>
 - Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units. *European Journal of Operational Research*, 2(6), 429-444. [https://doi.org/10.1016/0377-2217\(78\)90138-8](https://doi.org/10.1016/0377-2217(78)90138-8)
 - Chi-Chi, A., & Friday, I. O. (2016). Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company. *International*

- Journal of Management Science and Business Administration, 2(3), 7-16. <https://doi.org/10.18775/ijmsba.1849-5664-5419.2014.23.1001>
- Choi, W., Han, S., Jung, S. H., & Kang, T. (2015). CEO's Operating Ability and the Association between Accruals and Future Cash Flows. *Journal of Business Finance and Accounting*, 42(5-6), 619-634. <https://doi.org/10.1111/jbfa.12118>
 - Christensen, J., Kent, P., & Stewart, J. (2010). Corporate Governance and Company Performance in Australia. *Australian Accounting Review*, 20(4), 372-386. <https://doi.org/10.1111/j.1835-2561.2010.00108.x>
 - Cooper, W. W., Seiford, L. M., & Tone, K. (2007). *Data envelopment analysis: a comprehensive text with models, applications, references and DEA-solver software* (Vol. 2). Springer.
 - Dechow, P. M., & Schrand, C. M. (2004). Earnings quality. In: *Research Foundation of CFA Institute Charlottesville, VA.*
 - Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 344-401. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001>
 - Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. *The Accounting Review*, 77(s-1), 35-59. <https://doi.org/10.2308/accr.2002.77.s-1.35>
 - Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). Quantifying Managerial Ability: A New Measure and Validity Tests. *Management Science*, 58(7), 1229-1248. <https://doi.org/10.1287/mnsc.1110.1487>
 - Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013). Managerial Ability and Earnings Quality. *The Accounting Review*, 88(2), 463-498. <https://doi.org/10.2308/accr-50318>
 - Demerjian, P., Lewis-Western, M., & McVay, S. (2020). How Does Intentional Earnings Smoothing Vary With Managerial Ability? *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 35(2), 406-437. <https://doi.org/10.1177/0148558x17748405>
 - Djurić, D. (2015). Strategy Tools as Symbolic Objects in Managerial Language Games. In *Strategy Tools as Symbolic Objects in Managerial Language Games* (pp. 161-179): Springer Fachmedien Wiesbaden.
 - Dziwornu, R. K. (2016). Does Managerial Ability Really Drive Cost Efficiency? Evidence from Broiler Businesses. *Managerial and*

- Decision Economics, 38(6), 731-741.
<https://doi.org/10.1002/mde.2810>
- ElBannan, M. A., & Farooq, O. (2019). When are earnings informative? Effect of stock liquidity on value of reported earnings in an emerging market: evidence from Egypt. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 12(3), 388-406.
<https://doi.org/10.1108/imefm-08-2018-0270>
 - Elfeky, M. I. (2017). The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt. *The Journal of Finance and Data Science*, 3(1-4), 45-59.
<https://doi.org/10.1016/j.jfds.2017.09.005>
 - Elston, J. (2019). Corporate governance: what we know and what we don't know. *Journal of Industrial and Business Economics*, 46(2), 147-156.
<https://doi.org/10.1007/s40812-019-00115-z>
 - Emmanuel, O., Uwuigbe, U., Teddy, O., Tolulope, I., & Akpevwenoghene Eyitomi, G. (2018). Corporate diversity and corporate social environmental disclosure of listed manufacturing companies in Nigeria. *Problems and Perspectives in Management*, 16(3), 229-244.
[https://doi.org/10.21511/ppm.16\(3\).2018.19](https://doi.org/10.21511/ppm.16(3).2018.19)
 - Farrell, M. J. (1957). The Measurement of Productive Efficiency. *Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General)*, 120(3), 253.
<https://doi.org/10.2307/2343100>
 - Francis, J., Huang, A. H., Rajgopal, S., & Zang, A. Y. (2008). CEO Reputation and Earnings Quality. *Contemporary Accounting Research*, 25(1), 109-147. <https://doi.org/10.1506/car.25.1.4>
 - Gan, H. (2019). Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(4), 1085-1118. <https://doi.org/10.1007/s11156-018-0737-2>
 - García, L., Barbadillo, E., & Pérez, M. (2012). Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies. *Journal of Management and Governance*, 16(2), 305-331. <https://doi.org/10.1007/s10997-010-9152-3>
 - García-Meca, E., & García-Sánchez, I.-M. (2018). Does managerial ability influence the quality of financial reporting? *European Management Journal*, 36(4), 544-557. <https://doi.org/10.1016/j.emj.2017.07.010>
 - Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C., & Lefebvre, Q. (2018). Effective association between audit committees and the internal audit function

- and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. *International Journal of Auditing*, 22(2), 197-213. <https://doi.org/10.1111/ijau.12113>
- Goodman, T. H., Neamtiu, M., Shroff, N., & White, H. D. (2014). Management Forecast Quality and Capital Investment Decisions. *The Accounting Review*, 89(1), 331-365. <https://doi.org/10.2308/accr-50575>
 - Habib, A., & Hasan, M. M. (2017). Managerial ability, investment efficiency and stock price crash risk. *Research in International Business and Finance*, 42, 262-274. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.048>
 - Haider, I., Singh, H., & Sultana, N. (2021). Managerial ability and accounting conservatism. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 17(1), 100242. <https://doi.org/10.1016/j.jcae.2020.100242>
 - Hamdan, A., Mushtaha, S., & Al-Sartawi, A. (2013). The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Jordan. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 7(4), 51-80. <https://doi.org/10.14453/aabfj.v7i4.5>
 - Hapsoro, D., & Shufia, A. M. (2018). Does Managerial Ownership Moderate the Effect of Managerial Ability on Earnings Quality? A comparative Study of Manufacturing Companies in Indonesia and Malaysia. *The Journal of Social Sciences Research*(2), 639-647.
 - Huang, X., & Sun, L. (2017). Managerial ability and real earnings management. *Advances in Accounting*, 39, 91-104. <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2017.08.003>
 - Jensen, M., & Meckling, W. (2009). Theory of the firm: managerial behavior, agency costs, and ownership structure. In *The Economic Nature of the Firm* (pp. 283-303): Cambridge University Press.
 - Ji, Y.-b., & Lee, C. (2010). Data Envelopment Analysis. *The Stata Journal*, 10(2), 267-280. <https://doi.org/10.1177/1536867x1001000207>
 - Jizi, M. I., Salama, A., Dixon, R., & Stratling, R. (2014). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from the US Banking Sector. *Journal of Business Ethics*, 125(4), 601-615. <https://doi.org/10.1007/s10551-013-1929-2>
 - Kamarudin, K. A., Wan Ismail, W. A., & Samsuddin, M. E. (2012). The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality. *Procedia - Social and*

- Behavioral Sciences, 65, 919-924.
<https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.11.220>
- Kao, L., & Chen, A. (2004). The effects of board characteristics on earnings management. *Corporate Ownership and Control*, 1(3), 96-107. <https://doi.org/10.22495/cocv1i3p9>
 - Kiyadeh, M., Saati, S., & Kordrostami, S. (2019). Improvement of models for determination of flexible factor type in data envelopment analysis. *Measurement*, 137, 49-57. <https://doi.org/10.1016/j.measurement.2019.01.042>
 - Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 163-197. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2004.11.002>.
 - Krishnan, G. V., & Zhang, J. (2019). Does Mandatory Adoption of IFRS Enhance Earnings Quality? Evidence From Closer to Home. *The International Journal of Accounting*, 54(01), 1950003. <https://doi.org/10.1142/s1094406019500033>
 - Leuz, C., Nanda, D., & Wysocki, P. D. (2003). Earnings management and investor protection: an international comparison. *Journal of Financial Economics*, 69(3), 505-527. [https://doi.org/10.1016/s0304-405x\(03\)00121-1](https://doi.org/10.1016/s0304-405x(03)00121-1)
 - Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, 44(2), 98-110. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2012.03.003>
 - Lin, J. W., & Hwang, M. I. (2010). Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis. *International Journal of Auditing*, 14(1), 57-77. <https://doi.org/10.1111/j.1099-1123.2009.00403.x>
 - Lobo, G. J., Song, M., & Stanford, M. (2012). Accruals quality and analyst coverage. *Journal of Banking and Finance*, 36(2), 497-508. <https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2011.08.006>
 - Manzoni, A., & Islam, S. M. (2009). Performance measurement in corporate governance: DEA modelling and implications for organisational behaviour and supply chain management. Springer Science & Business Media.

- McNichols, M., & Wilson, G. P. (1988). Evidence of Earnings Management from the Provision for Bad Debts. *Journal of Accounting Research*, 26, 1. <https://doi.org/10.2307/2491176>
- OECD (2000). Principles of corporate governance. Available at: <http://www.oecd.org>.
- Poretti, C., Schatt, A., & Bruynseels, L. (2018). Audit committees' independence and the information content of earnings announcements in Western Europe. *Journal of Accounting Literature*, 40(1), 29-53. <https://doi.org/10.1016/j.acclit.2017.11.002>
- Rezaei Pitenoei, Y., Safari Gerayli, M., & Abdollahi, A. (2021). Financial reporting quality and firms' information environment: a case of Iranian firms. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 14(3), 541-560. <https://doi.org/10.1108/imefm-04-2019-0146>
- Romadhon, F., & Kusuma, I. W. (2020). Does managerial ability enhance earnings quality? The moderating role of corporate governance quality and ownership concentration. *JEMA: Jurnal Ilmiah Bidang Akuntansi dan Manajemen*, 17(2), 105. <https://doi.org/10.31106/jema.v17i2.6067>
- Romaisyah, L., & Naimah, Z. (2019). The Influence of Managerial Ability on Future Performance. *Journal of Economics, Business, and Government Challenges*, 1(2), 6-12. <https://doi.org/10.33005/ebgc.v1i2.12>
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting & Economics*, 42, 335-370. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2006.01.002>
- Said, R., Hj Zainuddin, Y., & Haron, H. (2009). The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies. *Social Responsibility Journal*, 5(2), 212-226. <https://doi.org/10.1108/17471110910964496>
- Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2012). The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt. *Advances in Accounting*, 28(1), 168-178. <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2011.12.001>
- SeTin, S., & Murwaningsari, E. (2018). The effect of Managerial Ability towards Earning Quality with Audit Committee as Moderating

-
- Variable. Journal of Business and Retail Management Research, 12(03). <https://doi.org/10.24052/jbrmr/v12is03/art-16>
- Torchia, M., & Calabrò, A. (2016). Board of directors and financial transparency and disclosure. Evidence from Italy. Corporate Governance, 16(3), 593-608. <https://doi.org/10.1108/cg-01-2016-0019>
 - Wang, M., & Hussainey, K. (2013). Voluntary forward-looking statements driven by corporate governance and their value relevance. Journal of Accounting and Public Policy, 32(3), 26-49. <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2013.02.009>
 - Yung, K., & Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk - taking behavior. Review of Quantitative Finance and Accounting, 51(4), 1005–1032. <https://doi.org/10.1007/s11156-017-0695-0>